



الجلسة العامة ٥٢

الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥ .

خطاب السيد تومي رمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولاً إلى

خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد تومي رمينغساو الابن، رئيس

جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتشرف، بالنيابة عن

الجمعية العامة، بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

تومي رمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، وأدعوه إلى

مخاطبة الجمعية.

الرئيس رمينغساو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي

أن أبدأ بالإعراب عن عميق مواساتي وتعازي لأسر وأقارب

ضحايا طائرة الخطوط الجوية الأمريكية رحلة رقم ٥٨٧،

التي سقطت في هذه المدينة العظيمة قبل يومين، أي بعد

شهرين ويوم تماماً من هجمة ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية.

وأن سكان نيويورك يتعرضون للتجربة مرة أخرى،

وسيخرجون مرة أخرى من هذه المأساة بمزيد من العزم

والتصميم تحت قيادة العمدة جوليان والمحافظ باتاكي. وبينما
نصلي من أجل الضحايا وأسره، دعونا نصلي أيضاً أن
تكون هذه الحادثة، وهي مأساوية، مجرد حادثة وليست
عملاً إرهابياً.

وفي أعقاب عمل إرهابي وحشي لا يمكن تصوره
ضد مدنيين ينتمون إلى دول في مختلف أنحاء العالم، نجتمع
معاً في وحدة لم يسبق لها مثيل. إننا متحدون فيما نشعر به
من أسى إزاء الخسائر الناجمة عن هجمات ١١ أيلول/
سبتمبر، وهي خسائر في الأرواح وخسائر في الأصدقاء
والأعزاء وخسائر في سبل العيش وفقدان البراءة، إذ لا توجد
كلمة أفضل من ذلك. نتحد في شجبنا للأعمال المروعة
التي ارتكبتها مجموعة منعزلة من المتطرفين الذين لا يحترمون
الحياة البشرية. نتحد في تصميمنا على أن المسؤولين عن
فضائع ١١ أيلول/سبتمبر ومن يؤيدونهم هم سرطان في بدن
الأمم - وآفة عامة تتجاوز فرادى المجرمين ويتحتم استئصالها
تماماً لكي لا تعود وتنفش.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ممكن من الانفتاح والمشاركة. وهذا صحيح بالأخص في ضوء الحاجة إلى أن ندمج معا القضايا المتعلقة بالشؤون العسكرية والمالية وإنفاذ القانون والتجارة وجمع المعلومات والمعونة الأجنبية. وفي هذه الأوقات العصيبة، ليس هناك مبرر - بكل بساطة - لعزل حليف مؤكد في مكافحة الإرهاب. إلا أن هذا هو ما يحدث. فجمهورية الصين في تاوان، التي يمكن، بل ويجب أن تشكل رصيذا قيما في هذه الأعمال وفي غيرها من الأعمال التعاونية، يجري فرض قيود شديدة على الدور الذي يمكن أن تضطلع به، حيث أنها تمنع من عضوية هذه المنظمة. والواقع أن هذه الدولة هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا صوت لها في هذه المنظمة.

واستبعاد تاوان لا يتنافى المبادئ الأساسية الشاملة للأمم المتحدة فحسب، بل يمس على صعيد أكثر واقعية الأمن في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ونظرا لعدم وجود محفل محايد للحل الدبلوماسي الذي لا يتسم بالعنف لأية نزاعات قد تنشأ بين جمهورية الصين في تاوان وجمهورية الصين الشعبية، فإن جمهورية الصين في تاوان تكون في وضع غير مؤات على الإطلاق بالنسبة للاحتفاظ بعلاقات مستقرة وسلمية في المنطقة. وبكل بساطة، فإنه من غير المفيد، سواء من وجهة النظر العملية أو السياسية، أن نستبعد من هذه الهيئة دولة سلمية تحظى بحكم ديمقراطي واقتصاد مزدهر وتؤمن بحقوق الإنسان وتضطلع بدور رئيسي في المنظمات الدولية الأخرى.

وبالمثل، لا يوجد مبرر في هذا النظام العالمي الجديد لتجاهل كتلة كاملة من الدول بسبب تصورات خلفها عالم سابق تميز بعهوده الاستعمارية.

ومع ذلك، فإن بلدان جزر المحيط الهادئ لا تزال تتعرض للتهميش في مختلف هيئات وعمليات الأمم المتحدة. ولقد حان الوقت لكي نعترف بأن بلدان جزر المحيط الهادئ

وفي نفس الوقت، نتحد في اقتناعنا بأن شروهم لا يمكن أن ترغمننا على نبذ احترام حقوق الإنسان أو الامتثال لسيادة القانون، فهما من المبادئ الأساسية لهذه المنظمة. ونتحد في إدراكنا لأن ما يزعمه المسؤولون عن أعمال الإرهاب الإجرامية هذه من قداسة لا يشكل دعوى شرعية بالانتماء إلى أي دين متحضر، كما أنه لا يمثل مطلقا معتقدات الإسلام النبيلة والشريفة. ونتحد في فهمنا لوقوع سكان أفغانستان ضحية أيضا للفساد وللسيطرة المشؤومة على حكومتهم من جانب هؤلاء المجرمين، كما نتحد في رغبتنا في المساعدة على تحسين نوعية الحياة للشعب أفغانستان. إننا نتحد في جميع هذه الأمور، بل وأكثر، فنحن متحدون إلى درجة لم يجر توحيها قبل ١١ أيلول/سبتمبر.

وتجسد روح التعاون الجديدة هذه أكثر السمات الإيجابية للعولمة، وهي سمة لا تدفع بها في معظم الأحيان الفئات المؤيدة للعولمة ولا تدخلها القوات المناوئة للعولمة في حسابها إطلاقا. وهي السمة الوحيدة للعولمة التي يمكن للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، مثل بالاو، أن تعتبرها سمة إيجابية حقا وبشكل أصيل، وهي سمة أدركتها البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ فيما بينها طيلة عقود. وتلك السمة هي الاعتراف بأنه لا يوجد في نهاية المطاف إلا نظام واحد نعيش فيه، والفهم المتصل بذلك، وهو أن أي تصرف أو ظرف داخل هذا النظام يؤثر على كل منا وإن كان بطرق وبدرجات متنوعة. وأفضل معالجة للمشاكل في هذا النظام تجري من خلال نهج لبناء الائتلافات والتوصل إلى التوافق في الآراء، وهي عملية أخذ ورد يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الأطراف. ونرى الدليل على ذلك في استمرار العالم في التعاون من أجل التصدي لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ضد البشرية.

وكما ذكرت، فإنه في ظل روح التعاون الجديدة هذه، يجب أن تتميز عملية صنع القرار وتنفيذه بأكثر قدر

نشيد بالقرار الذي اتخذته حكومة اليابان مؤخرا بإرسال قوات دعم للتحالف ضد الإرهاب الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وأخيرا، إذا أمكن القول إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر البغيضة قد جاءت بأي خير، فإن هذا الخير يتمثل في أن بلدان العالم التي كانت تولي اهتماما طفيفا للاشتراك والتعاون في نظام عالمي أكبر، هي الآن معنية على وجه أكمل، وتعمل جنبا إلى جنب مع البلدان التي كانت سابقا معادية أو التي كانت لا تولي ذلك إلا تفكيراً عابراً في أفضل الأحوال. ويمكن تطبيق هذا المنظور الجديد بل وينبغي تطبيقه للرد على اعتداء عالمي آخر، أساسي أكثر من الإرهاب، وسيظل يمثل خطراً يهدد البشرية بعد إحالة مجرمي ١١ أيلول/سبتمبر إلى القضاء.

إن هذا الخطر ينشأ من الاعتداء على نظامنا الإيكولوجي من خلال التصحر ومن خلال تخفيض التنوع البيولوجي ومن خلال الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر، وهي أمور تنشأ جميعها من الأنشطة التي يضطلع بها البشر. ومع أن هذه الاعتداءات هي بكل تأكيد أقل إثارة من اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، فإنها شاملة في طابعها بنفس الدرجة وتمثل خطراً يهددنا جميعاً بنفس الدرجة. ولقد حان الوقت لتطبيق الفهم الجديد نفسه للقوى المحركة العالمية، الذي اندفع بعنف نحو الوطن في ١١ أيلول/سبتمبر، على بيتنا.

وإننا نشيد بالتطورات التي جرت في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت مؤخرا في المغرب بشأن تغير المناخ ونشر إزاءها بالتفاوض. وفي هذا الصدد أود أن أكرر ندائي الذي كثيرا ما أوجهه إلى جميع الدول لاختتام المفاوضات بشأن بروتوكول كيوتو وتوقيعه وتصديقه وتنفيذه بأسرع وقت

هي كيانات فريدة وبلدان جزرية ذات تقاليد وثقافات واحتياجات ومصالح وشواغل متميزة، وأما ليست مجرد بقايا من الاستعمار. وأن الأوان للاعتراف بأنها من بين أكثر دول العالم شبابا، وأن لها احتياجاتها الخاصة لمساعدتها على شغل مكائها الملائم في الساحة العالمية. وغالبا ما يتم التغاضي عن تلك الاحتياجات والمصالح والشواغل في ظل خلفية أكبر لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في الأمم المتحدة. وحن الوقت لتغيير ذلك؛ وللتعامل مع بلدان جزر المحيط الهادئ بصفتها هذه على نحو أكمل، بدلا من التعامل معها بوصفها بلدانا ملحقة بآسيا.

وقد تم تقديم مشاريع قرارات يمكنها أن تصحح الاستبعاد الخاطئ لجمهورية الصين في تايوان، وتمهد السبيل أمام التوسيع الملائم لنطاق الدور الذي تضطلع به بلدان جزر المحيط الهادئ بصفتها تلك، وتعزيز التعاون وتوسع نطاق الدعم في جميع الأعمال الرئيسية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وحن الوقت الآن لكي يتخذ الأعضاء هذه القرارات اعترافا منهم بضرورة المشاركة الكاملة لجميع الشعوب في الأحداث العالمية التي تتكشف للعيان حاليا والتي من المؤكد أن تتكشف في المستقبل المنظور.

علاوة على ذلك، المهم بنفس الدرجة، في هذه العولمة الجديدة والنظام العالمي الجديد، أن يعاد تنظيم أهم جهاز في الأمم المتحدة وهو مجلس الأمن، ويعاد تشكيله لكي يعكس التمثيل الحقيقي لهذه المنظمة. وعلى الرغم من أننا نشيد بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ونستحسن ما يبذلونه من جهود وما يقدمونه من مساهمات في السلم والأمن العالميين، فقد حان الوقت لكي تنظر هذه الهيئة في ضم العديد من الدول الأعضاء كأعضاء دائمين في مجلس الأمن. ومن المؤكد أن اليابان، من بين قلة من الدول الأخرى، قد وصلت إلى المستوى والقدرة اللذين يؤهلانها لتصبح عضوا دائما في مجلس الأمن. وإننا في هذا الصدد،

السيدة بريزويلا دي أفيلا (السلفادور) تكلمت بالإسبانية: مُنثكم، يا سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة، ونرجو لكم كل نجاح في أداء مهمتكم. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد هاري هولكيري على ما قام به من عمل في الدورة الماضية.

ونود أن نعرب لأميننا العام، السيد كوفي عنان، عن أخلص التهاني على إعادة انتخابه بالإجماع لفترة ثانية لقيادة هذه المنظمة في إقرار واسع النطاق بقدراته وقيادته وتصميمه الراسخ على تعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق، التي تم الاعتراف بها بحق بمنحه والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام.

إن وفد السلفادور يعتقد بأن الاعتداءات الإرهابية المستتكرة وغير المعقولة على شعب وحكومة الولايات المتحدة، التي تبرأنا منها وأدناها وقت حدوثها ونكرر إدانتها الآن في هذا المنتدى، قد أوضحت أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل تهديدا خطيرا للسلام والحرية والديمقراطية. ونظرا لما اتصف به هذا البلاء من طابع خاص، فإن من الجوهرى أن نوحّد إرادتنا ونستجمع جهودنا لمكافحة والقضاء عليه.

ولقد أثرت هذه الاعتداءات الإرهابية فينا بصورة مباشرة، لأنها تمثل اعتداء على الحضارة التي تستند إلى القيم والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق المنظمة. وبالفعل، فإن تأثير هذه الاعتداءات لم يقتصر على السلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما تجاوز ذلك إلى نمو اقتصاداتنا وتنميتها. وبالنظر إلى كل ذلك، فإنه ينبغي لجميع الدول الممثلة هنا ألا تسمح لفئات الأقلية أن تسحق الروح الديمقراطية لشعبنا أو تزرع بذور عدم اليقين والخوف الدائم باستعمال وسائل العنف والتهديدات الموجهة ضد أهم المبادئ الأساسية للتعایش بين البشر.

ممكن. وكما يتوجب علينا أن نواجه آثار أعمال الإرهاب الدولي مباشرة، فإن علينا الآن أن نواجه مباشرة العواقب البيئية المترتبة على أعمالنا. وأي إبطاء في التصدي لأي من المسألتين هو أمر غير مقبول ولن يؤدي إلا إلى مواصلة تعريض رفاهنا للخطر.

إن عبارة "الأمم المتحدة"، هي التي تليق، ربما لأول مرة في تاريخها المجيد، لوصف هذه المنظمة. وعلى الرغم من أننا لا نزال تحت وطأة الصدمة والحزن والشعور العميق بالأذى من جراء الأحداث التي أدت إلى نشوء التلاحم الجديد، فيجب أن نعترف بأي خير يمكن أن تنقلب إليه الأحداث وأن نقوم بتعزيزه. ونحن اليوم نمتلك القدرة على أن نرى المزايا الواضحة للتعاون الوثيق بشأن المسائل التي تؤثر فينا جميعا. فلنستعمل هذه المعرفة وتلك الحكمة التي اكتسبناها من الألم، ولنتوصل إلى اعتماد مؤسسي أقوى بكثير على التعاون والتوافق في الآراء وبناء التحالفات عبر أوسع جمهور ممكن من الأنصار ونحن نمضي قدما في هذا النظام العالمي الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد تومي ريمينغساو الإبن، رئيس جمهورية بالاو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارييا يوجينيا بريزويلا دي أفيلا، وزيرة الشؤون الخارجية في السلفادور.

على نطاق واسع أضر بإنتاجنا الزراعي، وهو أساس اقتصادنا.

وبالتالي، نرى من الضروري أن نكرر الإعراب عن تقديرنا وامتناننا لجميع البلدان والمنظمات الدولية التي قدمت لنا المساعدات الثمينة أثناء هاتين الكارثتين الطبيعيين. وأود أن أشكر برنامج الأغذية العالمي على أعماله الفعالة في حل مشاكل الموارد الغذائية لقطاعات كبيرة من السكان المتضررين بسبب الجفاف.

ومن بالغ الأهمية بالنسبة لحكومة السلفادور أن تشير في هذه المناسبة إلى شيء يشكل نقطة تحول في تاريخ دولتنا ويمثل في نفس الوقت نجاحا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ألا وهو: أول بعثة متعددة التخصصات لحسم صراع داخلي، كما كانت الحالة في السلفادور.

وأود أن أؤكد بمزيد من الرضى أن ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ يوافق مرور ١٠ سنوات على التوقيع التاريخي على اتفاقات السلام في السلفادور، التي أنهت رسميا الصراع المسلح الذي دمر مجتمعنا طيلة ١٢ عاما. وقد شارك الأمين العام بنشاط واضطلع بدور هام كوسيط في عملية التفاوض وفي التحقق من امتثال الأطراف للالتزامات التي قطعتها على أنفسها.

ومنذ ذلك التاريخ، اشتركنا في عملية يمكن أن نقسمها إلى مرحلتين؛ الأولى، الانتقال من الحرب إلى السلام؛ والثانية، الانتقال من السلام إلى الديمقراطية. وأثناء هذه العملية، بذلنا جهودا ضخمة للوفاء بالتزامات الاتفاقات لكي نحقق السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها والمصالحة الوطنية وإعادة توحيد مجتمع السلفادور، وقد أحدثنا تغييرات نوعية في هذه المجالات.

وحكومة السلفادور، بوصفها طرفا موقعا يهتم اهتماما كبيرا بالامتثال الحقيقي لهذه الاتفاقات، يسرها أن

وقواعد التعايش الإنساني تحديدا هي التي تعضد وتساند إرساء السلم وتحقيق الحرية والتنمية من أجل الإنسانية، بغض النظر عن الأيديولوجية أو الثقافة أو العنصر أو الدين. ونتفق مع عديد من الوفود على أنه ينبغي ألا ننظر إلى مكافحة الإرهاب، ومن باب أولى ألا نفسرها، أنها صراع بين الحضارات أو الأمم.

وعمقتضى القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي، تخطو حكومة السلفادور الخطوات الواجبة نحو الوفاء بالأحكام الواردة في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والتدابير الأخرى التي اتخذت على المستوى الإقليمي ومستوى القارة. ومن الجدير بالذكر أنه على صعيد أمريكا الوسطى، اعتمدت لجنة الأمن برنامج عمل طموحا يمكننا من العمل معا لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بحالتنا الوطنية، فقد كررنا في عدد من المناسبات التزام حكومة السلفادور بالتصدي بفعالية لتحديات تحقيق تنمية بشرية مستدامة، وتصميمها السياسي على ذلك. ولقد أحرزنا تقدما كبيرا في العقد الماضي.

ولكن، كما يعلم الجميع، بدأ هذا العام بكوارث طبيعية خطيرة. فالزلازل اللذان حدثا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير أسفرا عن زعزعة أسس المجتمع السلفادوري نفسها، إذ تضرر ٢٥ في المائة من السكان وبلغت الخسائر ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وامتدت الآثار المدمرة للزلازل إلى المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مما أجبرنا على تنفيذ برنامج للطوارئ تغيرت وتعطلت بمقتضاه خطة الحكومة لكي تتماشى مع الأولويات الجديدة، فأعيد توجيه موارد الدولة المالية المحدودة نحو إعادة التعمير. وضاعف من ذلك انخفاض لم يسبق له مثيل في أسعار البن الدولية، وهو سلعتنا الأساسية الرئيسية للتصدير. وعانينا أيضا من جفاف

النامية. ولهذا، نرجو أن يُسفر اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة عن نتائج تعود بالنفع على البلدان النامية.

ويجدر بنا أن نذكر أنه أثناء مشاركة الرئيس فرنسيسكو فلوريس، رئيس السلفادور، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في جنوة، إيطاليا، في ١٠ حزيران/يونيه، أعرب عن القلق والانشغال اللذين نشعر بهما إزاء خطورة المشاكل الموجودة، كما أعرب عن تطلعاتنا، كبلدان نامية، إلى تعزيز تقدم شعوبنا. وبهذه المناسبة، ذكر الرئيس فلوريس أننا لا نود الحصول على هبات أو امتيازات تركز على نهج أبوية. بيد أننا نريد أن نصبح شركاء في التنمية وأن نحقق منافع متبادلة لكي نتاح لنا فرصة تحسين أحوالنا تدريجياً، ولكي تتمكن من الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق الدولية والاستفادة منها على نحو أكبر.

وقد قمنا في السلفادور بتنفيذ عدد من التدابير التي تتعلق بالسوق الحرة وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وأدى ذلك إلى انفتاح اقتصادي معترف به دولياً، ويتضمن من الناحية الواقعية عملية خصخصة، لا سيما في قطاعات الاتصالات والطاقة والتمويل، وفي مجال الضمان الاجتماعي، مما يعزز قدرتنا على النمو والتنمية.

وفي بداية هذا العام، سنت حكومة السلفادور قانون التوحيد النقدي، بوصفه جزءاً من عملية تدريجية تؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاء العملة الوطنية، فهو يجعل الدولار الوحدة الحسابية في النظام المالي. وسييسر ذلك تجارتنا وتكاملنا المالي، ويزيد من تحسين ظروف الاستثمار الوطني والأجنبي وإمكانية الوصول إلى الموارد المالية الدولية.

وفي مجال التجارة، بالإضافة إلى علاقات التجارة الحرة مع البلدان الشقيقة في أمريكا الوسطى، فقد توسعنا في روابطنا مع المكسيك والجمهورية الدومينيكية وشيلي،

تري النجاح المحرز في تنفيذ هذه الجهود، التي تنفذ سياسة بناءة تمكننا من معالجة قضايا حساسة ومعقدة. ويمكن أن يشهد على ذلك أعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المانحة والأمم المتحدة.

وتنفيذا لاتفاقات السلام، امثل جميع مواطني السلفادور للالتزامات بالجدية والمسؤولية المطلوبتين، مع مراعاة الأهمية الجلييلة لهذا التنفيذ وآثاره بالنسبة للتوقعات والتطلعات التي رسم الاتفاق خطوطها العريضة داخلياً وبالنسبة للمجتمع الدولي. ولهذا، يسرنا عميق السرور أننا - في تنفيذنا للالتزاماتنا - لم نخيب أمل من تضامنوا معنا وأيدونا في جميع مراحل العملية.

وتظهر الآن، أكثر من أي وقت مضى، إمكانات جديدة في جميع قطاعات البلد - برؤية نكون فيها أمة - لمواجهة المستقبل بإحساس من المسؤولية المشتركة، ولنواجه التحديات الجديدة التي تنطوي عليها مواصلة توطيد الديمقراطية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، نلتزم بعملية تحديث المؤسسات الديمقراطية وتدعيمها بموجب استراتيجية التنمية المستدامة، التي ينصب جوهرها ومصيرها على تحسين نوعية حياة كل مواطن من مواطني السلفادور.

وفي عالم يتسم بالعمولة والترابط، يكون لأية حالة تؤثر على اقتصاد البلدان الصناعية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة تأثير كبير على ظروف بقية بلدان المجتمع الدولي. والاتجاه صوب التباطؤ في هذه الاقتصادات يشكل خطراً على بلداننا نظراً لآثاره الضارة على دفع عجلة التقدم الاقتصادي وضوء الاستقرار الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نهتم بالمشاكل التي تحيق بالنظام الاقتصادي الدولي وأن نمنعها من الانتشار ومن أن تصبح أسباباً لنشوب صراعات جديدة، وبخاصة في البلدان

للسلم والأمن الدوليين. وتتضمن هذه القضايا الصراع المستمر في الشرق الأوسط، وهو مصدر انشغال كبير، وبصفة خاصة لأننا شهدنا أثناء العام الماضي عنفا مطردا أدى إلى خسائر لا تعوض في الأرواح والممتلكات وإلى أضرار اقتصادية في المنطقة وتزايد مستمر في معاناة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وفي ذلك السياق، تكرر حكومة السلفادور تأكيدها على دعم جميع الجهود والتدابير الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي يراعي مصالح الأطراف المعنية مباشرة، حتى يمكن تحقيق سلام راسخ ودائم. إن حق دولة إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة، وكذلك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولته الخاصة به؛ هما الشرطان المسبقان الضروريان لتحقيق السلام الذي يتيح لقادة المنطقة تكريس جهودهم للنهوض بتقدم ورفاه شعوبهم.

ويشكل الوضع غير العادي لجمهورية الصين في تايوان حالة يتعين على المجتمع الدولي أن يدرسها وخاصة في ضوء التغيرات الأخيرة في النظام الدولي.

وفيما يتعلق بتعزيز المنظمة العالمية، فمن الأهمية بمكان ألا تضيع هذه الفرصة لتناول بند له الأولوية بالنسبة لصالح جميع الدول الأعضاء، ألا وهو: إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نؤكد في هذا الصدد الالتزامات الواردة في إعلان الألفية حتى يمكن تحقيق هذا الإصلاح. وفي ذلك الصدد، نحث الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي شكّل لهذا الغرض على أن يضاعف جهوده حتى يمكن الوفاء بهذه الالتزامات، ومن ثم يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق عام بخصوص هذا الموضوع على أساس من المواقف المرنة.

وأخيرا، نظرا للحالة الدولية المعقدة والغامضة، فإننا نحث جميع الحكومات وجماعات وقطاعات المجتمع المدني

فأبرمنا معاهدات للتجارة الحرة معها، بينما تجري مفاوضات مع بنما وكندا لإبرام معاهدات أخرى معها.

وفي نفس الوقت، نبذل جهدا لتعزيز عملية نظام تكامل أمريكا الوسطى، حيث اتخذنا خطوات هامة تتضمن أنشطة الجمارك واقتراحا إقليميا بتحويل أمريكا الوسطى إلى منطقة حديثة. وجرى تقديم المشاريع الاستراتيجية من أجل التنمية، التي يتضمنها هذا الاقتراح، إلى المجموعة الاستشارية في مدريد هذا العام. ومن هذه الجهود تنفيذ خطة بويلا - بنما، التي تشارك فيها أمريكا الوسطى المكسيك من أجل تحقيق التنمية فيها.

ويمكننا أن نقول بشكل عام إنه بالنظر إلى الاتجاه صوب العولمة، الذي يميز العلاقات الدولية الحديثة، ورغم الصعوبات والتعقيدات التي يتضمنها ذلك، تبذل بلادي قصارى جهدها لكي تنتفع من هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، فإن أقل ما نرجوه أن تكون هناك نية حسنة وتصميم سياسي لدى البلدان المتقدمة النمو لكي تقدم لنا التضامن والدعم اللازمين بغية تمكيننا من الاندماج بفعالية في هذه العملية.

ونظرا لأهمية الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة للألفية، نلاحظ أن المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، المزمع عقده في المكسيك، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة سيشكلان فرصتين لإثبات تضامن المجتمع الدولي وتعاونيه، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، عن طريق اتخاذ التدابير الواجبة الموائمة لتحقيق التنمية التزيهة والعادلة، وبخاصة في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بالقضايا الحساسة الأخرى بالنسبة للمجتمع الدولي، تنظر حكومة السلفادور بقلق إلى استمرار أو تدهور بعض المشاكل، التي إن لم تُحسم فستشكل تهديدا

وقد تجاوز الشعور بالتداعيات العنيفة لهذا الرعب حدود الولايات المتحدة ووصل إلى جميع أنحاء العالم. فهزت الاقتصاد العالمي الذي كان يترنح بالفعل ودفعته إلى مهاوي الركود الذي من المؤكد أنه سيطلق العنان للبؤس والجوع لكي يفترسا ملايين الناس ويقتل آلاف الأطفال في البلدان النامية.

وفي أعقاب الهجوم الإرهابي، تصرفت الأمم المتحدة بسرعة. فقد اتخذت تدابير جديدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يُطالب الدول الأعضاء باستتصال قنوات الاتصال للإرهابيين، وتجميد أموالهم، وحرمانهم من الملجأ والدعم، وتشديد القانون الوطني والدولي ضدهم، واتخاذ كافة التدابير الجماعية الضرورية لمنع الإرهاب وإلحاق الهزيمة به.

وقد شن ائتلاف عريض من الدول، التف حول هدف مشترك، حملة عالمية ضد الإرهاب. ونيبال التي كانت هي نفسها ضحية للأنشطة الإرهابية، التي كلفتها خسائر في الأرواح بلغت ما يقرب من ٨٠٠ نسمة على مدى السنوات الخمس الماضية ودمرت الجهود الإنمائية تدميرا شديدا، تفهم تماما ما تنطوي عليه هزيمة هذا العدو المروع، الذي ليس له حدود ولا أرض ولا جيش مرابط، من تحديات وتكلفة. ولكننا بالعزيمة الجماعية والإصرار وبالإجراءات الوقائية والعلاجية نستطيع إخراج قوى الإرهاب من مكانها، لو أننا امتنعنا فحسب عن الانتهازية السياسية والنسبية الأخلاقية.

وإن إنفاذ كافة الاتفاقيات والقرارات القائمة ذات الصلة له من الأهمية الحيوية مثلما لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب في وقت مبكر حتى يمكن تحقيق ذلك الهدف.

إن القرن الحادي والعشرين يبدأ في ظل بيئة أمنية جديدة يكتنفها الغموض. إذ لم نكد نلقي بحروب القرن

على التمتع في الأهمية الحتمية للعمل جنبا إلى جنب بروح التضامن الإنساني التي ستمكنا من التغلب على جميع الاختلافات التي تفرق بيننا وذلك بهدف تحقيق الأهداف العالمية العظيمة التي لا يمكن تحقيقها على أساس فردي، بغية الوصول إلى تحقيق السلام الروحي والمادي التي تطمح الأمم جميعا إلى تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل السيد رام شانان ماهات، وزير المالية في نيبال.

السيد ماهات (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة وعن شعب نيبال وبالأصالة عن نفسي، عن تعازينا القلبية لحكومة وشعب الولايات المتحدة، وللأسر التي فقدت أحياءها في حادث تحطم الطائرة المحزن الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

اسمحوا لي أن أهنئكم، يا سيدي الرئيس، على انتخابكم بجدارة لإدارة دفة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. كما أتوجه بالتهنئة أيضا لسائر أعضاء المكتب.

كذلك أهنئ الأمين العام على انتخابه لفترة ولاية ثانية وعلى منحه جائزة نوبل للسلام لهذا العام بالاشتراك مع الأمم المتحدة.

إننا نجتمع في ظل الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وسببت خسائر لا حصر لها في الأرواح وتسببت في أضرار هائلة في البلد المضيف والمدينة المضيفة. ويعرب الشعب النيبالي عن تضامنه التام مع الشعب الأمريكي في أوقات الحزن هذه ويؤيد الحرب التي تقودها أمريكا على الإرهاب.

جاناب الإرهابيين، الأمر الذي بُحث في إطار المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد عام ٢٠٠٠ بنجاح، يشكل سببا يجرنا على اتباع طريق نزع السلاح العام والكامل.

ويشير عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج عمله أثناء السنوات العديدة الماضية شكوكا جديدة فيما يتعلق بالتزامنا بتزع السلاح. وينبغي تفعيل ذلك المحفل بلا توان، كما ينبغي أن يكلف بالتفاوض على إبرام معاهدات جديدة لتزع السلاح، ومنها معاهدة لتزع السلاح النووي، وتعزيز المعاهدات القائمة.

وحتى تصبح جهود الأمم المتحدة مفيدة في مجال تعزيز السلام العالمي، قدمت نيبال الدعم المعنوي لتلك الجهود، وأسهمت بما يقرب من ٤٠.٠٠٠ من القوات وتكبدت خسائر في الأرواح بلغت ٤٢ شخصا سقطوا في ميدان الواجب. ونيبال على استعداد للعمل على تحسين عمليات حفظ السلام، واطاعة في الاعتبار كلا من تقرير فريق الإبراهيمي وخبرتنا الجماعية.

وعلينا ونحن ننشغل باتخاذ خطوات فورية ضد الإرهاب، ألا نغفل أو نهمّل المشاكل الملحة الأخرى التي لا تقل أهمية والتي تعتبر أساسية لإحلال السلام الدائم، مثل ضرورة القضاء على الفقر، وإيجاد فرص للعمل، وتوفير التعليم، ومياه الشرب، والصحة وغير ذلك من الخدمات الأساسية في البلدان الفقيرة. والسبب بسيط وهو: أن الإرهابيين والفوضيين غالبا ما يستغلون ضعف الفقراء والعاطلين عن العمل والمهمشين والساخطين لكي ينفذوا خططهم الآتمة.

وليس أمام البلدان الفقيرة طبيعة الحال من بديل سوى الاضطلاع بإصلاحات مؤلمة لتحسين أداؤها وطريقة الحكم فيها. ويشكل تخفيض المساعدة للفقراء في مواجهة

الماضي وحربه الباردة وراء ظهورنا ونبدأ بمجابهة الصراعات الداخلية حتى ظهر الإرهاب كتهديد خطير للسلام والأمن. وينبغي التصدي له بحزم ودون توان.

وعلينا ألا ننسى، ونحن منشغلون بالحرب على الإرهاب، أن صرح السلام الدائم لا يمكن أن يرتفع إلا على دعائم أساسية تتمثل في توقي الصراعات، وحل النزاعات سلميا، وبذل جهود دؤوبة لتزع السلاح، وخفض مستوى الفقر وتحقيق التنمية، واحترام التنوع والإنصاف والعدل. وينبغي أن تعزز ثقافة الحوار والسلام هذه العملية.

إننا نعيش الآن في قرية عالمية يعتمد الجميع فيها على بعضهم اعتمادا متبادلا. فإذا شب حريق في أحد المنازل، قد يحتاج القرية كلها إذا لم تطفأ النيران. ولهذا فإن بذل جهود منسقة أمر بالغ الأهمية لضمان الأمن والاستقرار في الدول التي تعيش حالة من الاضطراب في أفريقيا وآسيا وأوروبا وغيرها من الأماكن التي تعاني من انفلات العنف وعدم الاستقرار مما يضر بوحدة أراضيها الوطنية، ووثامها الاجتماعي وتقدمها الاقتصادي.

وعلينا بصفة خاصة أن نوقف دائرة العنف والموت في الشرق الأوسط من خلال التوصل إلى حل دائم لمشكلته التي طال أمدها. وسيحقق النجاح للحرب على الإرهاب واستعادة السلام في أفغانستان إذا تم إنقاذ شعبها من المجاعة والمصاعب التي لا داعي لها الآن وضمان إعادة تعمير بلده عندما ينتهي الكفاح.

إن الأعمال الإجرامية مثل تلك التي تشمل الرعب الذي تخلفه الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة، واستعمال غاز السارين في مترو الأنفاق بطوكيو قبل بضع سنوات دليل قوي على الحاجة إلى القضاء على الأسلحة البيولوجية والكيميائية قبل أن تحل بنا كارثة مروعة. والأكثر أهمية من ذلك أن انتشار الأسلحة النووية وتزايد احتمال استعمالها من

وتعرب نيبال عن التزامها بأن تجتهد في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ونأمل مخلصين ألا يألوا شركاؤنا في التنمية جهداً في الوفاء بالتزامهم، بما في ذلك مخطط الاتحاد الأوروبي "أي شيء فيما عدا الأسلحة".

ولا تزال الصراعات والفوضى، والحرمان والكوارث تنتج مشاكل إنسانية وتوجد حالات يُنتقص فيها من حقوق الإنسان. ويوجد اليوم ٢٢ مليوناً من اللاجئين، منهم ١٠٠ ٠٠٠ في نيبال، وعدد أكبر كثيراً من المشردين داخلياً في أرجاء الأرض. ومن الطبيعي أن تكون الاستجابة لهذه المقتضيات من الأمور ذات الأولوية، شأنها شأن الحرب على الإرهاب، غير أنه يجب أن لا يغيب عن بالنا أن المساعدات الإنسانية لا يمكن أن تحول دون تكرار وقوع الأزمات إلى أن يتم تمكين الناس ومعالجة مواطن ضعفهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر للمجتمع الدولي على ما يقدمه من دعم في الإنفاق على اللاجئين في نيبال. ونحثه على مواصلة تقديم مساعدته إلى أن تتم تسوية المشكلة بما يؤدي لإعادتهم إلى ديارهم. ونحن منخرطون، تحقيقاً لهذه الغاية، في حوار مع حكومة مملكة بوتان.

ولم تكن الحاجة في أي وقت بأمسّ مما هي الآن إلى حماية اللاجئين والحفاظ على التوازن الإيكولوجي، وحفظ البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة، وكفالة أن يظل هذا الكوكب على الأقل صالحاً لحياة أطفالنا كما كان صالحاً لنا. ويتطلب الأمر بشكل ملحّ تعزيز المعاهدات العالمية القائمة بشأن البيئة، ولا سيما اعتماد بروتوكول كيوتو.

وقد أولت نيبال بوصفها من أقل الدول نمواً ودولة غير ساحلية أرفع أولوياتها لخفض الفقر، فهي تنفق ما تتجاوز نسبته ٧٠ في المائة من ميزانيتها في المناطق الريفية

زيادة الرخاء في البلدان الغنية تحدياً لقدرتنا على الفهم. ولذلك فإن حصول الفقراء على مزيد من الدعم من شركائهم في التنمية أمر مساو في الإلحاح وله أهمية جوهرية.

فالبلدان الغنية، على سبيل المثال، بحاجة إلى عكس مسار التدهور في المساعدة الإنمائية والوفاء بالمعونة المستهدفة، وتقديم التمويل الكامل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوسيع نطاقها حتى تشمل جميع أقل البلدان نمواً والبلدان الأشد تأثراً وتيسير الاستثمار في الجنوب.

ويجب أن تزال حواجزهم التجارية وأن تُفتح أسواقهم تشجيعاً للصادرات ومساعدة على توسيع نطاق القدرات الإنتاجية للبلدان النامية.

ويجب على الدول المتقدمة النمو وهي تسعى للاتفاق على صفقة من الحوافز لانتشال اقتصاداتها من ظل التدهور الاقتصادي الحالي القائم أن تراعي أيضاً احتياجات الدول الأفقر التي تزيد عن ذلك كثيراً في هذه الفترة المتسمة بالشدّة الاقتصادية.

ولا شك في أن جميع البلدان النامية تواجه عوائق خطيرة تعترض رحلتها على طريق التنمية. ولكن البلدان النامية غير الساحلية تعاني من عوائق إضافية تتمثل في بُعدها ومصاعب النقل العابر والافتقار إلى سبل الوصول إلى الموارد البحرية.

بيد أن الأذى المتمثل في الحرمان وانعدام الملكية ومشاكل التنمية لا يبلغ في أي مكان الدرجة المذهلة التي بلغها في أقل البلدان نمواً، التي تقع جميعاً تقريباً في أفريقيا وآسيا. كما أن العولة قد همّستها، وثورة المعلومات لم تكد تمسها. ولم تكن البرامج الخاصة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على مدى العقدين الماضيين فيما يبدو كافية أو قادرة على إحداث فارق، لأن الكثير من هذه البلدان قد أصبح بصفة متزايدة أسوأ حالاً على مدى العقد المنصرم.

بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. ونرى بالمثل من الحتمي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله، بما في ذلك عن طريق تعميق التعاون بينه وبين البلدان المساهمة بقوات.

ويتعارض حق النقض مع المعايير الأساسية للمساواة والديمقراطية، فهو يمثل واقع حقبة انقضى عهدها. ولدى نيبال اقتناع بضرورة الاستغناء عن حق النقض وهي تدرك صعوبة تحقيق هذا الهدف. وإلى أن يتم إلغاء هذه القدرة، يجب ترشيدها بتحديد معايير لتطبيقها.

وقد أتاح لنا إعلان الألفية تصوراً لمجتمع عالمي قادر على الاستمرار يسوده السلام والتهديب والعدل ومعايير لقيام هذا المجتمع، ويين كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكون مفيدة في تحقيقها. وعلينا التزام جماعي بتطبيقها، مشتركين على قدم المساواة في حمل أعبائها والاستفادة منها. وترحب نيبال بالخطة التفصيلية لتنفيذ الإعلان.

وقد أثبت استعراض تنفيذ موثيق عالمية مختلفة بجلاء أن عجز الموارد المالية هو السبب الرئيسي في عدم إحراز تقدم. وترجو نيبال أن يفعل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقدهما في العام القادم، كل ما في وسعهما لصياغة خطة لتمويل الأنشطة الإنمائية، وهي الشاغل الأول للعالم النامي.

وبما أن التعاون الإقليمي أداة فعالة لتوسيع الأسواق والإنتاج فضلاً عن بناء القدرة التنافسية الجماعية، فقد تضافرت نيبال وغيرها من بلدان جنوب آسيا تحت مظلة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن نيبال سيكون لها شرف استضافة مؤتمر قمة الرابطة القادم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بعد تأجيله منذ عامين.

التي يعيش بها أفقر الناس، واعتمدت سياسة إنمائية تقوم على السوق لها استراتيجية ذات شقين.

وقد اتخذت سياسات وتدابير لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وتسخير إمكانيات الناس الإبداعية عن طريق التحرر الاقتصادي والحوافز الاستثمارية واللامركزية وترشيد أولويات الإنفاق العام. وقد اتخذنا في الآونة الأخيرة بعض خطوات صوب إصلاح الأراضي، وتمكين المرأة من خلال التعليم وحقوق الميراث والمشاركة السياسية، إلى جانب برامج إنمائية خاصة لمساعدة الأهالي والمناطق في حالات الضعف والقبالية للتأثر.

ومع ذلك فقد كان إحراز التقدم بطيئاً، ونجم عن ذلك نتائج وخيمة. فنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في نيبال الذي يبلغ ٢٢٠ دولاراً هو من أدنى الأنصبة في العالم، وتعيش نسبة ٣٨ في المائة من السكان دون خط الفقر، ونسبة ديون الحكومة الأجنبية إلى إيراداتها ٤١٠ في المائة، ونسبتها إلى الصادرات السنوية ٣٥٠ في المائة. وهذه الإحصاءات محبطة بدرجة لا تصدق، حتى بين أقل البلدان نمواً.

وبالرغم من هذا، فنيبال قد تركزت خارج مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولذلك فإني أحث الجهات المانحة على أن تشمل نيبال في هذه المبادرة للمساعدة على إطلاق مواردنا من نطاق التزامات خدمة الديون، مما يمكننا من تنفيذ برامج الحد من الفقر بشكل أكثر فعالية. ولكن لا يمكن بحال من الأحوال الاستعاضة بذلك عن ضرورة زيادة المساعدات الإنمائية.

وللأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في مواجهة جميع هذه التحديات. وترى نيبال أنه يجب علينا من أجل إعدادها للتصدي لهذه التحديات أن نجدد حيوية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن نزيد التعاون والتنسيق

السيد لينغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم باللاوية، وقدم الوفد النص الانكليزي): اسمحو لي بأن أضم صوتي باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى من سبقني من المتكلمين في تهنتكم يا سيدي على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. فهذا إعراب عن التقدير للإسهامات المهمة التي قدمها بلدكم، جمهورية كوريا، طيلة السنين الماضية لأعمال منظمتنا.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لأميننا العام السيد كوفي عنان، لقيادته الممتازة والفعالة لمنظمتنا. وتمثل جائزة نوبل للسلام المرموقة التي منحت له اعترافاً بإنجازاته الشخصية وتأكيداً في الوقت ذاته للرسالة العظيمة والمشروعة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في ولايته الثانية قائداً للأمم المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة.

إن المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة لم تجر وفقاً لما كان مقرراً، وذلك نتيجة للهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي أودت بأرواح الآلاف. وفي أعقاب هذا الحادث المأساوي، أدانت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه الأعمال الإرهابية، بينما أكدت من جديد على سياستها الثابتة التي تستهدف التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، قررت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أن تنضم طرفاً إلى الاتفاقيات الدولية الخمس المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ولقد وُلدت هذه المأساة سلسلة من الأحداث اللاحقة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تنظر بقلق عميق إلى الوضع الراهن، وترى أن الوقت قد حان لأن تؤدي

كذلك تتطلع نيبال، من منطلق التضامن الإقليمي والتزامها الثابت بالسلام ونزع السلاح، إلى نقل المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى كاتماندو، حيث يجب أن يكون. وقد أنجزنا من جانبنا كل الأعمال التحضيرية الضرورية لأداء المركز وظيفته بفعالية من نيبال.

والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من نهضة المجتمع. ولذلك فإن نيبال عاكفة على تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والعدالة للجميع، ولا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة. ونحن نعزز بهذه القيم ذات الأهمية الحاسمة لحفظ الكرامة الإنسانية ومنح البشر الفرصة لبلوغ غاية إمكاناتهم.

وفي أعقاب المذبحة الملكية الأليمة في نيبال في أوائل هذا العام، ازدادت قوة إيمان شعبنا بالديمقراطية، ذلك أنها كفلت سهولة الخلافة والاستقرار في مواجهة أزمة رهينة. وأعرب عن شكري لجميع أصدقائنا على ما أظهره من التضامن والدعم إبان حدوث هذه المأساة الوطنية في نيبال.

وقد شهدنا وحدة غير مسبوقة فيما بين الدول على مكافحة الحروب الكبرى في الماضي، ومكافحة الإرهاب في الحاضر. وإذا أبدينا نفس الإصرار والتفاني، فسوف يتسنى لنا النجاح في محاربة الفقر والحرمان والتمييز. وينبغي أن تعدد الأمم المتحدة عدتها لمواجهةها على نحو فعال، وينبغي للدول الأعضاء أن تضطلع بقدر أكبر من الشعور بالمسؤولية. وستواصل نيبال، التزاماً منها بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، بذل قصارى جهدها لمعاونتها على بلوغ أهدافها وإحداث فارق في حياة الناس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد سومسافات لينغسافاد، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

المفروض على جمهورية كوبا. ومع ذلك، فإن تلك القرارات لم تنفذ تنفيذا فعالا. وحكومة لاو الديمقراطية الشعبية تناشد الولايات المتحدة وكوبا أن يتوصلا معا إلى حل سريع لصالح شعبي البلدين، مما يسهم في تعزيز السلام والتعاون الإنمائي في تلك المنطقة وفي العالم أيضا.

أما في شبه الجزيرة الكورية، فهناك عدة أحداث مهدت للتقدم المحرز باتجاه توحيد كوريا، مثل عقد الاجتماعات وتبادل الزيارات بين القادة على كل المستويات، ولم تشمل الأسر التي ظلت مشتتة فترة طويلة، والمساعدات الإنسانية. وقد تابعت حكومة لاو عن كثب كل هذه التطورات، وهي تشي على نتائجها الإيجابية. غير أننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة السائدة في المنطقة. وأملنا هو أن يتسنى تحقيق التوحيد السلمي لكوريا المستقلة في ظل القيادة الحكيمة لزعماء البلدين، وفاء لتطلعات الشعب الكوري الوطيدة، وللإسهام في السلام والاستقرار والتعاون في شرق آسيا وفي كل ربوع العالم.

وفي جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تجري عدة أنشطة بارزة لتعزيز السلام والتعاون اكتسبت شهرة في المنطقة وفي العالم كله. ففي هانوي، أكد الخفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مرة أخرى على أهمية الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة، وضرورة تجنب المواجهة العسكرية. وكان اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ الذي انعقد في الصين، تجمعا تاريخيا يعبر عن الوحدة في مكافحة الإرهاب وفي تحديد أهداف للانتعاش الاقتصادي. كما أن مؤتمر قمة أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا، المنعقد في بروني في مطلع هذا الشهر، شدد على ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، والتغلب على الكساد الاقتصادي، وتعزيز التعاون الإنمائي.

منظمتنا دورا متعاضما، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في مكافحة الإرهاب، ومن أجل تحقيق السلام والأمن لشعوب العالم.

لقد أسهمت الأمم المتحدة منذ نشأتها إسهاما كبيرا في صون السلام العالمي والأمن الدولي، وفي التعاون والتنمية في كل مجالات المسعى الإنساني. وفي العام الماضي، وفي مؤتمر القمة التاريخي، أكد زعماء العالم مجددا على وجاهة وأهمية منظمتنا في عالمنا الجديد الذي غلب عليه طابع العولمة. وفي مؤتمر القمة نفسه، تعهدنا أيضا بكفالة أن تتكيف الأمم المتحدة مع الأوضاع الجديدة، وأن تعزز قدرتها على التصدي لتحديات صون السلام العالمي والنهوض بتنمية جميع البلدان.

وهناك عدة قضايا ورثناها من القرن الماضي أخفقنا في معالجتها. ومع أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لم يدخر جهدا لتنفيذ ولايته كاملة، فإن القضايا الأساسية لإصلاح المجلس ظلت دون حسم. وعليه، فإننا نؤكد من جديد على موقفنا المؤيد لتوسيع فني العضوية، الدائمة وغير الدائمة، في مجلس الأمن. وبالمثل، نؤيد الجهود الرامية إلى معالجة مسألة حق النقض، وإيجاد حل لها يكون مقبولا لدى جميع الدول الأعضاء.

أما الحالة في الشرق الأوسط، فقد وصلت في الآونة الأخيرة إلى مستويات تزايد فيها العنف، وتسبب في إزهاق الأرواح، وخسائر في الممتلكات، وحزن عميق، ورغبة في الانتقام لدى كل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد من جديد تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، واحترام حق إسرائيل في الوجود. فهذا من شأنه أن يسهم في ضمان السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وفي كل عام تقريبا، تتخذ الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، قرارا بشأن رفع الحصار التجاري والاقتصادي

بفيروس نقص المناعة البشرية، منهم ٩٠ في المائة يعيشون في بلدان نامية. ونأمل في أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير الجذرية اللازمة، بما في ذلك من خلال تقديم موارد إضافية معززة لتنفيذ إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد أثناء الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة.

وهناك مسألة أخرى تثير قلقا عالميا، وهي مسألة العقاقير المخدرة. فقد تزايد إنتاج المخدرات وتعاطيها وأصبحت سببا في ارتكاب جرائم تؤثر على أبعاد اجتماعية كثيرة. وحكومات رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين، إدراكا منها لمسؤولياتها، عقدت في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، مؤتمرا دوليا اعتمدت فيه خطة عمل لجعل منطقة الرابطة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. كما عقد، في آب/أغسطس من هذا العام، اجتماع وزاري بين أربعة بلدان هي تايلند والصين ولاو وميانمار، بهدف كبح إنتاج المخدرات والإتجار بها واستيراد السلائف الكيميائية في المنطقة دون الإقليمية.

وفي جهد لتحقيق الأهداف المحددة في الإعلان السياسي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية التي انعقدت في عام ١٩٩٨، والقضاء التام على إنتاج الأفيون، قامت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتعبئة الشعب، واتخذت، إلى جانب المانحين والمنظمات الدولية، تدابير مختلفة من خلال تصميم مشاريع مخصصة لاستبدال المحاصيل، والتعليم الوقائي، وإعادة تأهيل مدمني المخدرات وإنفاذ القوانين. ونتيجة لذلك، أمكن خلال ثلاث سنوات فقط، بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، تخفيض المساحات المزروعة بالأفيون من ٢٦٠٠٠ هكتار في ١٩٩٨، إلى ١٧٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٠. كما انخفض الإنتاج الإجمالي للأفيون من ١٤٠ طن إلى ١١٧ طن في نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، قامت حكومة لاوس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر

وتلاحظ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع الارتياح أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالثة المعني بأقل البلدان نموا، المنعقد في أيار/مايو من هذا العام، اعتمد خطة عمل أكثر واقعية لتمكين أقل البلدان نموا من الخروج بلا رجعة من الفقر المدقع، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. ويجدوننا وطيء الأمل في أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لتحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في خطة العمل المذكورة.

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة أن البلدان النامية غير الساحلية تعد واحدة من المجموعات الثلاث الضعيفة والأقل حظا من بين البلدان النامية؛ والتي تعزى حالة ضعفها وقلة حظها إلى عدم قدرتها على الوصول إلى البحر ومنه، وبعدها عن الأسواق العالمية، وتكاليف النقل المحبطة التي تصل في المتوسط إلى ١٤ في المائة من حصائل صادراتها، مقارنة بمجرد ٨.٨ في المائة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفتها رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، تناشد الجمعية العامة أن تقر الوصية التي أعدت في الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بعقد اجتماع دولي على المستوى الوزاري، في عام ٢٠٠٢، للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ودوائر المانحين، بشأن التعاون في مجال النقل، بهدف معالجة المشاكل والاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بالعرض المقدم من حكومة كازاخستان باستضافة ذلك الاجتماع.

مع حلول نهاية عام ٢٠٠٠، كان هناك ٣٦,١ ملايين شخص على مستوى العالم، أثبتت الفحوص إصابتهم

أن تضطلع بدور هام في التصدي لهذه التحديات الجديدة حتى يمكننا جعل العالم أكثر سلاما وسعادة ورخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي

الأونورابل لويس ستريكر نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لسانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد ستريكر (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

(تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أنقل إليكم خالص التحيات من بلدي الصغير والجميل سانت فنسنت وجزر غرينادين. وأرجو أن تقبلوا تهانينا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأؤكد لكم دعم بلادي الكامل لإنجاح هذه الدورة. ونود أيضا أن نقدم خالص تهانينا للأمين العام كوفي عنان على انتخابه لفترة ولاية ثانية. ونقدم خالص تهانينا أيضا لمنظمة الأمم المتحدة وأمينها العام لحصولهما على جائزة نوبل للسلام القيمة تقديرا لجهودهما من أجل ضمان التوصل إلى عالم أفضل وأكثر سلاما. ومن المستحيل التفكير في من هو أكثر استحقاقا لنيل هذه الجائزة من هذه المنظمة التي تضم اثنا عشر من الدول ومن أمينها العام المحبوب الذي يجاهد من أجل جعل هذه المنظمة تنفذ ولايتها وفقا للميثاق.

وأشيد برئيس الولايات المتحدة الأمريكية لما يتحلى به من حنكة سياسية وتصميم وهو يواصل التصدي لل صعوبات التي تواجهه. كما أحيي المسؤولين عن الإدارة المدنية لهذه المدينة العظيمة - مدينة نيويورك - على قيادتهم للمؤسسات خلال هذه الفترة العويصة. لقد ابتليت هذه المدينة بمأساة مرة أخرى هذا الأسبوع. وبالنيابة عن حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، أقدم خالص تعازينا إلى كل الذين مستهم هذه الكارثة الأخيرة، ولا سيما جيراننا وأصدقائنا في الجمهورية الدومينيكية.

٢٠٠١ بشن حملة وطنية لمكافحة المخدرات برئاسة رئيس الوزراء بغية جعل لاوس بلدا خاليا من المخدرات يتمتع بنظام اجتماعي زاهر ومستقبل مشرق للأجيال المقبلة.

ويمكن القول عموما إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تمتعت خلال العام المنصرم باستقرار سياسي ثابت وتنمية مطردة الزيادة في جميع القطاعات، ولا سيما قطاع الأمن الغذائي. وقد تجلّى ذلك في الاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والاحتتام الناجح للمؤتمر السابع لحزب لاو الشعبي الثوري. وقد حسنت هذه الأحداث التاريخية بعمق نزعة حب الوطن، والإحساس بالاعتماد على الذات، والقدرة الذاتية على الانتعاش وحق التملك لشعب لاوس. ولدى قيامنا بالمهمة المناطة بنا، ركزنا كل جهودنا وقوتنا غير المستغلة صوب تحقيق أهدافنا التي تتوخى مكافحة الفقر وذلك بتخفيض عدد الأسر التي تعيش حاليا تحت خط الفقر بنسبة النصف، ووقف ممارسات جني المحاصيل وحرقتها في الأرض، والقضاء التام على إنتاج الأفيون قبل عام ٢٠٠٥، وهيئة بيئية مؤاتية تمكن البلاد من الخروج نهائيا وعلى نحو حاسم من وضع أقل البلدان نموا قبل عام ٢٠٢٠.

وشهد العام الأول من القرن الحادي والعشرين تحديات جديدة تسبب إحساسا بالقلق والانشغال لكل شعوب العالم. ومع ذلك، فإن القرن العشرين قد وضع الركائز المؤسسية لتعزيز الإطار القانوني والتعاوني، والتكنولوجيا الحديثة. والإصلاح الجزئي لمنظمتنا. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الحوار والتعاون بين البلدان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في مجالات أخرى يمثل اتجاهها عاما في العالم. ومن هذا المنطلق، أرى أن الأمم المتحدة، وهي منظمة عالمية حقا وفريدة من نوعها، كما أكد مجددا قادة العالم في قمة الألفية في العام الماضي، ينبغي

إن الشركات المتعددة الجنسيات مثل "شيكيتا" و "دول" لإنتاج الموز تمارس نفوذها منذ سنين طويلة لتدمير صناعة الموز لدينا. ومنظمة التجارة العالمية التي نحن عضو فيها مصممة على توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ونحن لا نشعر بأي تفاؤل إزاء نتيجة الاجتماع الوزاري الاقتصادي الذي عقد في الدوحة هذا الأسبوع. فالمزارع الذي يكاد في زراعة فدان أو فدانين في الأراضي الجبلية ليدبر قوت يومه بشق النفس لا يستطيع أن ينافس العمالقة الذين يسيطرون على آلاف الأفدنة في بلدان أمريكا الوسطى.

السيد الرئيس، عندما يؤخذ منا ما نقتات به، فلا بد من إعطائنا شيئاً مقابلاً له. ولهذا، فإن المؤتمر المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك يكتسي أهمية أساسية للبلدان الصغيرة والبلدان النامية في هذا العالم. لقد حان الوقت الذي يتعين فيه على عمالقة الاقتصاد في العالم أن يتوقفوا عن التشدد بعبارات عن فكرة تمويل التنمية، وأن يضعوا موضع التنفيذ الواقعي والعملي الوسائل التي تمكن الأمم الفقيرة والمحرومة والمستضعفة من الانضمام إلى المجرى العام للاقتصاد العالمي. إننا بحاجة إلى إزالة الحواجز التجارية التي وضعها أولئك الذين يصممون على الحفاظ على هيمنتهم. ونحن نلتزم بالقول المأثور "التجارة وليس المعونة" ولكن هذا لم يعد خياراً واقعياً، كما أنه في ظل المناخ الحالي لن يكون كذلك في المستقبل القريب، إننا نكره استجداء إحسان من أحد. وكل ما نطلبه هو الوفاء بالوعد والتفكير بالالتزامات المقطوعة. وكدولة نامية جزرية صغيرة، نحن بحاجة إلى تخفيف عبء ديوننا الخارجية، وكبح ارتفاع أسعار الفائدة، وتخفيف القيود التجارية الدولية المحففة الأخرى. كما نحتاج من مؤسسات بريتون وودز أن تؤدي مهامها بطريقة ديمقراطية وعادلة.

ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) متفشياً في العالم. والكارثة الخطيرة

وتؤيد حكومة بلادي بقوة المجتمع الدولي فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. ونحن نعمل بشكل وثيق مع حكومات المنطقة، والجماعة الكاريبية، وأمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة في جهد يرمي إلى مكافحة آفة الإرهاب. وقد شددت حكومة بلادي إجراءاتها الأمنية ونفذت تدابير تستهدف إغلاق أي سبيل قد يستغله أولئك المجرمون والإرهابيون. وسوف نفعل كل ما هو ضروري لضمان هزيمة تلك الأعمال البربرية. إن الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) صعب ومكلف بالنسبة للدول الصغيرة محدودة الموارد والخبرة الفنية. ولكننا سنمثل لذلك القرار.

لقد عبأ المجتمع الدولي جهداً هائلاً من أجل مكافحة آفة الإرهاب. ومع هذا، ينبغي لنا ألا نغفل في خضم هذا الجهد حقيقة أن الإرهاب لن يستأصل بمجرد إحراز نصر في حرب ما. فيتعين على قادة العالم أن ينظروا بتعمق في أسباب العنف والإرهاب. وتعتقد حكومة بلادي اعتقاداً راسخاً أن تمهيش الفقراء والمحرومين يهيئ مرتعاً للتطرف والخروج على القانون.

نحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين، بل وفي المنطقة الكاريبية الأوسع، قد انتصرنا على شرور العبودية والاستعمار لنخرج بحضارة نبيلة حقاً. إننا شعب مكون من أجناس جاءت من الأركان الأربعة للمعمورة. وقد التحمنا معاً لنشكل كلاً جميلاً. ونحن ديمقراطيون في حكمنا ومتسامحون في مواقفنا. ونكاد في عملنا ونفخر بذلك. وليس من طبيعتنا أن نستجدي شيئاً من الأغنياء. ولكن الحقيقة الغنية عن البيان، سيدي الرئيس، إن اقتصاداً مثل اقتصادنا الذي يعتمد كلية على الزراعة والسياحة يحتاج إلى المساعدة إذا كان لنا أن نبقى ونزدهر.

على نحو أعمق في الظلام الاقتصادي وتلوح في الأفق
الإمكانية الحقيقية والمخيفة للكساد الاقتصادي وهي تقترب
باستمرار.

وبعد قبول توفالو عضوا في الأمم المتحدة السنة
الماضية، أصبحنا قريين جدا من تحقيق مبدأ العالمية المنصوص
عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولم يبق الآن سوى بلد واحد
ينتظر القبول عضوا في الأمم المتحدة. وذلك البلد هو، كما
نعلم جميعا، جمهورية الصين في تايوان. وإن سجل جمهورية
الصين الممتاز في التنمية الاقتصادية والسياسية هو أحد أكثر
الأسباب إقناعا لإلغاء الاستثناء الوحيد في الأمم المتحدة
لتطبيق العالمية. وقبل خمسين سنة كانت تايوان مجتمعا فقيرا
ومتخلف النمو. وبعد خمسين سنة أصبحت جمهورية الصين
في تايوان بلدا غنيا ومزدهرا، بلغ إجمالي الناتج القومي فيه
للفرد حوالي ١٤ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات
المتحدة الأمريكية، والتجارة السنوية أكثر من ٣٠٠ بليون
دولار وإجمالي الناتج القومي ٣٢٠ بليون دولار.

وعلى الرغم من أن جمهورية الصين لا تحتل سوى
المرتبة الـ ١٣٨ بين بلدان العالم من حيث مساحة الأراضي
والمرتبة الـ ٤٦ من حيث السكان، فإنها تحتل اليوم المرتبة
السابعة عشرة من بين أكبر الاقتصادات في العالم، والمرتبة
الخامسة عشرة من بين أكبر الدول تجارة، وثامن أكبر الدول
استثمارا، ورابع أكبر الدول حيازة للعملة الأجنبية،
وثالث أكبر البلدان مصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات.

وبموجب مبدئنا المتمثل في العالمية، لا يمكننا أن
نستمر في استبعاد بلد له هذا السجل الممتاز من الإنجازات.
وقد حان الوقت لكي نفتح أبوابنا لجمهورية الصين في
تايوان.

أما الحالة في أفغانستان فتستدعي العمل الفوري من
جانب الأمم المتحدة لملاء فراغ السلطة الذي خلفته مغادرة

التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة دفعت بقضايا أخرى
ساخنة من قضايا اليوم إلى خارج جدول الأعمال العالمي،
ولكن الناس ما زالوا يموتون بالإيدز. والـ ٢٦ مليون الذين
تشير التنبؤات إلى أنهم سيسقطون ضحية لهذا البلاء في
السنوات الـ ١٠ المقبلة سيسقطون أيضا. وبنفس الطريقة التي
استطاعت بها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إقناع
شركات العقاقير بإنتاج عقاقير لمكافحة ميكروب أنثراكس
بجزء يسير من تكلفتها العادية، ينبغي إقناع نفس الشركات
بإنتاج علاج ميسور التكلفة لهذا الوباء، الذي يسبب تهديدا
للأمن الوطني في العديد من البلدان الفقيرة.

لقد وصلت الحالة فيما يتعلق بالإيدز أبعادا ملحة
للغاية في بلداننا. فمنطقة البحر الكاريبي الآن في المرتبة الثانية
بعد أفريقيا جنوب الصحراء من حيث وجود أسرع ارتفاع
في إصابات الإيدز. ونحن لا نملك الاستعداد لمعالجة هذه
الأزمة. ولا نستطيع تحمل تكلفة العقاقير لمعالجة مواطنينا.
ولذا فإن مواطنينا يموتون - يموتون بالمئات والآلاف. وهذه
الأزمة العالمية، على خلاف الإرهاب، أزمة نعلم بالضبط ما
هو مطلوب بالنسبة لها. فهل لدينا الإرادة لتوفير الوسائل
اللازمة لحل هذه المشكلة؟ وقد انتهت الدورة الاستثنائية
المعنية بالإيدز المعقودة في حزيران/يونيه الماضي بالتزام عالمي
بمكافحة هذا المرض. فهل نحن نفي بالتزامنا؟

وقبل ١١ أيلول/سبتمبر، نفذت حكومتنا سياسات
مالية سليمة نتج عنها نمو اقتصادي إيجابي لبلدنا. ولكن بعد
ذلك اليوم السيئ السمعة، أصبحت دلائل المستقبل
الاقتصادي كئيبة للغاية. إذ عانت صناعتنا السياحية الناشئة
معاناة هائلة، مع تعرض العمالة خصوصا لضربة شديدة.
وانخفض عدد الغرف المشغولة في الفنادق إلى أدنى مستوى
خلال ١٥ سنة. ولا يبدو أن هناك نهاية لآثار الموجة على
هذه الصناعة. وما أن بدأ الناس يسافرون جوا حتى شهدنا
المأساة التي وقعت في منطقة كوينز يوم الاثنين. وهذه تعمرنا

وأعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد هاري هولكيري، على الكفاءة واللباقة التي أدى بها مهمته.

ومرة أخرى أغتنم هذه الفرصة أيضا لأتقدم بتهانينا للمخلصة للأمين العام كوفي عنان على إعادة انتخابه بصورة رائعة وعلى نيله جائزة نوبل للسلام، التي توجت إسهامه الشخصي وإسهام منظمنا.

وما زالت في مخيلتنا المشاهد المروعة وغير المحتملة للهجمات التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر - وهي أعمال وحشية مطلقة وأعمال إرهاب أعمى ندينها تماما، مثلما ندين جميع أشكال العنف الأخرى التي يجب كبح جماحها والقضاء عليها. وتقيدا بالالتزام الذي تعهدنا به في مؤتمر قمة الألفية، يجب أن نكون يقظين وعاقدي العزم بشكل استثنائي في الحرب ضد هذه الآفة التي لا مكان لها في عالم اليوم. والكونغو تؤيد تماما كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الرامية إلى تعزيز فعالية تصدي المجتمع الدولي للإرهاب، ولا سيما قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولقد أدانت القارة الأفريقية، التي عانت سنوات طويلة من العنف الذي أعاق تنميتها واندماجها في عالم اليوم، هذه الأعمال بوضوح، أي الأعمال التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى المزيد من الفقر والحرمان. ولهذا السبب، وفي وقت تُطلق فيه أفريقيا مبادرات جديدة لمساعدتها على الخروج من الأزمة وتشجيع التنمية، فهي تضمند جراحها وتنادي بأشكال متعددة من الوساطة المحلية والإقليمية والدولية. ولقد أثمرت هذه المبادرات بالفعل.

وفيما يخص الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أمر ذو أهمية خاصة لبلدي، نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ اتفاق لوساكا، الذي يمكن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من

حركة الطالبان الحاكمة للعاصمة كابول. ويجب أن نستوثق من أن الإدارة الجديدة تمثل جميع الفصائل ويجب أن نستوثق أيضا من تلقي الناس الذين يعانون ويموتون من الجوع للمعونة الإنسانية الفورية لضمان بقائهم على قيد الحياة خلال شهور الشتاء المقبل.

وأخيرا، يجب أن أكرر الإعراب عن أن مما يشجعنا الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة للعمل في اتجاه إقامة مجتمع يكفل الأمن والكرامة الإنسانية للجميع في المستقبل. ويبدو المستقبل جميلا إذا ما عملنا جميعا معا لتحسين أحوال الجنس البشري. وأؤكد للجمعية أن رئيس وزراء بلدي، السيد رالف غونسالفيس، وحكومة وأبناء سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمون تماما بدعم الأمم المتحدة في هذه الجهود، وأسأل الله أن يوجهنا جميعا في هذا الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد رودولف أدادا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية بالكونغو.

السيد أدادا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن حادث تحطم طائرة "أميركان إيرلاينز" الرحلة ٥٨٧ قبل يومين قد لف مدينة نيويورك في الحزن مرة أخرى، وهي التي عانت سلفا معاناة كثيرة. وبالنيابة عن وفد الكونغو، أتقدم بأخلص تعازي لأسر المفقودين.

وأود في البداية أن أهنئكم بإخلاص، سيدي، على انتخابكم الرافع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. والثقة التي وضعت في شخصكم تعكس تقدير المجتمع الدولي لخصائصكم كدبلوماسي محنك وهي تحية إجلال لبلدكم، جمهورية كوريا، على الدور الحاسم الذي تضطلع به في صون السلم والأمن في جميع أرجاء العالم. وبوسعكم أن تظلوا مطمئنين للتعاون الكامل من وفد الكونغو.

بلدهما وإعادة بنائه. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي كل مساعدة ممكنة إلى أنغولا.

ونظرا لاستمرار العنف في الشرق الأوسط فإن العودة إلى اتفاقات أوسلو مطلوبة بصفة ملحة إذا أردنا كسر حالة الجمود الحالي. وناشد الأطراف في الصراع أن تبدي استعدادها للتقدم نحو الأمام بحيث تستأنف الحوار الذي يبقى السبيل الوحيد نحو استعادة السلام الدائم في منطقة من العالم ظلت مضطربة زمنا طويلا جدا. ولذلك نرحب بالمقترحات البناءة التي قدمها رئيس الولايات المتحدة، فخامة جورج دبليو بوش، بشأن تعايش دولتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها، مثلما تقتضي قرارات مجلس الأمن.

ومثل هذه الحالات يصحبها عادة وبشكل تلقائي تقريبا تشريد كبير للسكان يتسبب في زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة ويفاقم من المشاكل المحلية. وهذا هو الحال في بلدي، الذي يستضيف حاليا أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ أغلبهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا ورواندا، ومؤخرا من جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشكل هذه الحالة مصدرا للقلق الشديد في بلد يخرج هو نفسه للتو من الحرب، ويواجه بالتالي العديد من التحديات الأخرى. ونظرا لخطورة هذه الحالة أود أن أكرر مرة أخرى نداء حكومتي من أجل تقديم المساعدة الملائمة.

والمهام ذات الأولوية التي حددها الرئيس دينيس ساسو نغويسو بعد توقيع اتفاقات وقف أعمال العدوان في نهاية عام ١٩٩٩ تمثلت في المصالحة الوطنية وإحياء العملية الديمقراطية بغية ضمان تعمير وتنمية الكونغو. واليوم يجري العمل على تحقيق كل هذه الأهداف تقريبا.

وعلى الصعيد السياسي، قمنا بتنظيم حوار وطني في برازافيل في الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ لم يُمنع أحد من المشاركة فيه ويتم تحت رعاية

الانتقال إلى مرحلة انتشارها الثالثة. وفي هذا السياق، نرحب باجتماع مجلس الأمن مع اللجنة السياسية التابعة لاتفاق لوساكا. وندعو جميع الأطراف إلى الاستمرار في إبداء حسن نواياها عند تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها. ولدينا آمال كبيرة في الحوار بين الأطراف الكونغولية، المزمع إجراؤه في جنوب أفريقيا.

وبعد سنوات من الحرب والاستغلال غير القانوني لثروات هذا البلد الشقيق، فإنه في حاجة إلى استعادة السلم والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وإلى استرداد سيادته بالكامل حتي يتمكن من تحقيق التقدم الذي تبشر به قدرته الهائلة الكامنة. ولقد احتفظ بلدي من جانبه على الدوام بعلاقات حسن الحوار مع الجانب الآخر من نهر الكونغو، وسنواصل الإسهام بكل وسيلة ممكنة لضمان السلم والتطبيع اللذين نشدهما بشدة.

ونود اغتنام هذه الفرصة لكي نشكر السيد كوفي عنان، ونشكر من خلاله ممثله الخاص السيد نامانغا نغونغي، على العمل الذي تم القيام به ضمن إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة.

وبالنسبة لبوروندي، نود أن نشي على الرئيس نيلسون مانديلا لوساطته التي أدت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، نتمنى لها كل توفيق. وتستحق هذه العملية، التي ينبغي أن تسهم في العودة إلى السلم والاستقرار الدائمين لهذا البلد، الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

وفي أنغولا، ينبغي أن يدفعنا لجوء اتحاد يونيتا المتواصل إلى الإرهاب وأعمال التخريب الأخرى، متجاهلا بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى تشديد الجزاءات المفروضة على تلك المنظمة المسؤولة عن استمرار الحرب في البلد. وتعيد الكونغو التأكيد على تضامنها مع شعب أنغولا وحكومتها، اللذين لا يدخران وسعا لاستعادة السلم إلى

ينبغي أن نتذكر أن الأزمة التي تبدو ذات طابع محلي واضح يمكن أن يكون لها مضاعفات بعيدة جدا - أحيانا حتى على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، يجب عدم النظر إلى العولمة من الناحيتين الاقتصادية والتجارية فحسب. فنحن نتحدث هنا في حقيقة الأمر عن الوجود اليومي لأفراد وشعوب وأمم مترابطة بشكل وثيق نظرا لتمزق الحدود بينهم.

ولقد كان الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تذكير أليم بأن العالم واحد في معاناته، مما يعني أننا يجب أن نظل كشخص واحد في سعينا إلى تحقيق زمان أفضل. وهذا هو السبب الذي يوجب علينا أن نقوم بردم الهوة التي تفصل بين أفقر الفقراء من بيننا وأغنى الأغنياء بأسرع وقت ممكن.

إن التوترات الاجتماعية - الاقتصادية التي نشهدها في جميع أنحاء العالم هي أيضا نتيجة للفقر المدقع في البلدان النامية. وهناك أكثر من بليون شخص من الرجال والنساء من ضحايا سوء التغذية الذين لا تتوفر لديهم حتى إمكانية الحصول على مياه الشرب أو بالحد الأدنى من الخدمات الصحية. وما لم نقم بتعجيل النمو، فإن الفقر سيزداد سوءا. ولذلك، يجب علينا أن نقوم بالتعبئة العامة من أجل التعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات التي اعتمدها نحن هنا، وخاصة الاستراتيجيات التي تم اعتمادها في قمة الألفية.

وينبغي لنا أن نرحب بالمبادرة التي اتخذها الأمم المتحدة مؤخرا بإنشاء صندوق عالمي للكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والاستجابة لرغبة البلدان النامية بالحصول على العلاجات الجديدة بكلفة زهيدة.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الخاصة في أفريقيا، تتوقع الكونغو أن يتولى المجتمع الدولي خلال هذه الدورة دعم الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. والشراكة الجديدة،

وسيط دولي، هو فخامة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون، الذي نود أن نعرب له مرة أخرى عن بالغ امتناننا. ولقد تم إقرار ذلك الحوار من خلال التوقيع على اتفاقية السلم وإعادة التعمير في الكونغو، وكذلك من خلال اعتماد المشروع الأولي للدستور. ولقد صدق المجلس الانتقالي الوطني - أي برلماننا الانتقالي - على هذا المشروع الأولي في ٢ أيلول/سبتمبر، وسيعرض في استفتاء عليه قبل نهاية هذا العام. واستعدادا للاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة، تم للتو إجراء تعداد سكاني إداري حتى يمكن إعداد قوائم انتخابية.

وأود كذلك أن أذكر الجهود التي تبذلها الحكومة ضمن إطار تعزيز توطيد السلام. وتشمل هذه الجهود، بصفة خاصة، تسريح أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من أعضاء الميليشيات؛ وجمع ١٠ ٨١٧ قطعة من الأسلحة والذخائر، تم بالفعل تدمير ٦ ٤٨٤ منها، بمساعدة فنية من المنظمة الدولية للهجرة والمساعدة؛ في إعادة إدماج ٦ ٨٤٤ من أعضاء الميليشيات السابقين، مع مساعدة من الأمم المتحدة في إنشاء أكثر من ٢ ١٩٠ مشروعا صغيرا؛ وعودة مشردين ولاجئين على نطاق واسع إلى أماكن إقامتهم الدائمة.

علاوة على ذلك، جاء إنشاء لجنة عليا مسؤولة عن إعادة إدماج المحاربين السابقين، ولجنة لمتابعة اتفاقية السلم وإعادة التعمير في الكونغو، ولجنة وطنية للقضاء على الفقر، ليشكل جزءا من هذا الزخم نحو توطيد السلام.

وسيبطل عملنا لمدة طويلة يعكس الخلفية المؤلمة التي يتم في ظلها - أي الهجمات الإرهابية. لقد التزمنا - بحق وياجماع وبعزم - بمحاربة هذا البلاء. ولكن هذا يعني أنه يجب أن نقضي على أي شيء قد يستخدم ذريعة لأعمال التدمير الأعمى. وتخفيف حدة التوتر في كل أنحاء العالم يعني التصدي للحالات التي يمكن أن تغذي الإرهاب. ولكن

تعازي حكومة تشاد لزعماء ذلك البلد الصديق ولأسر الضحايا الأبرياء.

إن هذه الاعتداءات الوحشية للغاية تظهر الضرورة الملحة لتحرك المجتمع الدولي بما يتجاوز النوايا التي تم الإعراب عنها في مختلف الاتفاقات المتعلقة بالإرهاب والاتفاق على تنفيذ خطة عمل مشتركة حقيقية من أجل القضاء التام على الإرهاب وتحرير عالمنا من المعاناة التي أضع لها نتيجة للتطرف والتعصب بجميع أشكالها. وعلينا أن نعمل معا على الحفاظ على السلام والتفاهم فيما بين الشعوب لصالح مستقبل البشرية وجميع الذين ينتمون إليها - من اليهود والمسلمين والنصارى وغيرهم.

وعلى الرغم من أن جمهورية تشاد تؤكد بكل قوة أنه ما من شيء يمكن أن يبرر الإرهاب، تود مع ذلك أن تشاطر الجمعية بعض الأفكار التي أثارها الحالة الخطيرة التي تواجه العالم.

إن جذور الإرهاب موجودة في كل قارة من القارات، والكفاح ضد هذا البلاء يشمل كل طائفة دينية. ولهذا السبب، علينا أن نستنكر المعادلة التي تُطرح بين الإرهاب وأي ديانة معينة. وليس من المقبول أن تقوم بعض وسائل الإعلام بتأييد تلك المعادلة لدى الرأي العام العالمي، مما يؤدي إلى إثارة الكراهية والاستبعاد. ولذلك، فإن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تكون عالمية ومتعددة الأبعاد في طابعها. ويجب أن تكون محلا لتعاون حقيقي فيما بين جميع الدول المحبة للسلام والعدل، وأن تجري داخل أنسب إطار دولي، ألا وهو الأمم المتحدة.

إن الكفاح العالمي لا يحتاج بالضرورة إلى أن يكون عسكريا لكي يكون فعالا. ويجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التدابير الاقتصادية الرامية إلى وضع حد للفقر والظلم الواضح في عالمنا. كما يجب علينا أن نعمل على الصعيدين

كما تدرك الجمعية، التي تعمل على مواءمة شواغل الاتحاد الأفريقي الجديد في مجالات التنمية والتكامل الاقتصادي - هي بمثابة الرد الذي تعترزم أفريقيا بالإجماع أن تقدمه على تحديات العولمة.

ومن المناسب حاليا أيضا أن ننظر مرة أخرى في الأداة الأساسية في ذلك الكفاح الدولي، ألا وهي الأمم المتحدة. وإن المؤتمرات والدورات الاستثنائية التي عقدتها الأمم المتحدة هذا العام - بشأن أقل البلدان نموا والإيدز والمستوطنات البشرية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والعنصرية والعديد من المسائل الأخرى - تثبت مرة أخرى أن منظمنا لا تزال أداة حيوية لا بديل عنها في خدمة البشرية. وإنه في هذا الإطار أيضا يجب أن يجري الكفاح ضد الإرهاب.

وإنه يجب علينا، كما ذكرنا أثناء قمة الألفية في العام الماضي، في الوقت الذي نعتمد فيه على الأمم المتحدة، أن نعمل بتصميم ومنهجية أكبر على التوصل إلى حلول لجميع هذه الشواغل. ولهذا السبب أود في الختام أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالأمم المتحدة، التي يجب أن تظل المنتدى المفضل للتنسيق الدولي والحوار فيما بين الحضارات، من أجل صون السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومن أجل التعاون الاقتصادي الدولي لخدمة الجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن إلى معالي السيد محمد صالح أناديف وزير خارجية تشاد.

السيد أناديف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): إن حكومة وشعب تشاد يشعرون بصدمة وحزن عميقين من جراء الاعتداءات المريعة على الولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب مرة أخرى عن خالص

كيف يمكن لعالمنا أن يواصل الاعتراف باحترام حقوق الإنسان بينما يُسمح في الوقت نفسه للذين يستفيدون في الشمال والجنوب من النظام العالمي الذي يولد الفقر إلى هذا الحد وجميع المظالم التي تفاقمت من جراء العولمة؟ وأي معنى لحقوق الإنسان بالنسبة لشعب لا يملك حتى إمكانية الحصول على الحق الأساسي في القوت؟ ولذلك، هل يمكننا أن نستمر في الحلم بعالم أفضل مع علمنا بأن البلدان الغنية تواصل تخفيض مساعدتها الإنمائية؟

ولهذا، لا يعقل أن نأمل في مكافحة الإرهاب دون أن يكون هناك تضامن حقيقي بين البلدان الغنية وأشدها فقرا. وفي هذا العالم المضطرب، الذي تهدد فيه الصراعات الرئيسية المجتمع الدولي، لا يكون من المبالغة أن نؤكد من جديد رغبتنا في نشوء تضامن حقيقي بين الشعوب والأمم في شكل تعاون سليم يفيد جميع الأطراف من أجل تصويب هذا الظلم، الذي أؤكد أنه بيئة يتعرع فيها الإرهاب.

ولكي نعالج جميع تحديات هذا العالم الصعب، فإن بلادي، تشاد، تعلم أنها يجب أن تعتمد قبل كل شيء على قدراتها هي إذا كان لها أن تحتل المكان اللائق بها في الحياة الدولية وأن تسهم بإسهامها المتواضع في بناء عالم أفضل. وهذه هي الرسالة الأساسية للكفاح الثابت الذي يخوضه الرئيس إدريس ديبي منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ لإرساء ديمقراطية تعددية في تشاد، وهي ضمان تحقيق تنمية مستدامة في ظل السلم والاستقرار.

وأود أن أذكر اليوم أن بلادي وصلت مؤخرا إلى مرحلة حاسمة في توطيد هذه الديمقراطية التعددية من خلال انتخابات الرئاسة في ٢٠ أيار/مايو. وهذه الانتخابات، وهي الثانية من نوعها في تاريخ تشاد، تضمنت سبعة مرشحين متنافسين وأسفرت عن انتخاب السيد إدريس

السياسي والدبلوماسي لتسوية حالات الأزمات والتعرف على المدانين حقا بارتكاب الأعمال الإرهابية وشركائهم ومحاکمتهم ومعاقبتهم.

بعد انعقاد قمة الألفية ومؤتمر دوربن المناهضة العنصرية بوقت ليس بالطويل، وقبيل انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر لعام ٢٠٠٢، يتوجب علينا لسوء الحظ، مرة أخرى، أن نستنكر الظلم والفقر والمعاناة التي تكابدها الأغلبية الساحقة من شعوب العالم. ولقد ذكرنا باستمرار في سياق العديد من اجتماعاتنا الدولية، أن العالم بحاجة إلى المزيد من التضامن وأنه يجب على البلدان الغنية أن توسع من نطاق الجهود المالية التي تبذلها من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المحتاجة. إننا لا نطلب صدقة، وإنما إحقاق حق هذه الشعوب المشروع في التنمية. ولكن الحالة الحقيقية ويا للأسف، لا ترقى إلى مستوى آمالنا.

إن الفقر مستمر في الانتشار في العالم، وإن مستقبل الفقراء في العالم مهدد بالدمار من جراء محنة أطفالهم. ويعمل مئات الملايين من هؤلاء الأطفال في ظروف غير إنسانية من أجل البقاء. وهم يُتركون لكي يواجهوا مصيرهم البائس في الشوارع عرضة للعنف والمخدرات والدعارة التي يعتبر مرض الإيدز نتيجتها الطبيعية. وإن الحالة مروعة أكثر ما تكون لأنه بالرغم من الوعود بتخفيف ديون البلدان الفقيرة أو إلغائها، فإن الدين لا يزال يزداد، ويؤدي عبئه إلى إعاقة النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يمكن لبعض المضارين الماليين أن يكسبوا عشرات البلايين من الدولارات في صفقة وحيدة في السوق المالية - ما يعادل ١٠ أضعاف أو حتى ٢٠ ضعف مبلغ الديون المشطوبة بسخاء في السنوات الأخيرة.

اقتصادية ونقدية وثقافية ضخمة. وحتى إذا أصبحت الحالة الدولية مواتمة وقررت البلدان الصناعية أن تُصغي إلى صوت أفريقيا، فإننا نعتقد أنه علينا نحن الأفارقة، أولاً وقبل كل شيء، أن نبنى قارتنا.

إن انطلاق عملية إنشاء أجهزة الاتحاد الأفريقي في لوساكا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ فتحت آفاقاً مشجعة لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية إلى السلام والأمن والرفاه في عالم أكثر عدالة. والشعوب الأفريقية مقتنعة بأن أفريقيا لن تتمكن من التصدي للتحديات التي تواجهها أو التخلص من الجمود الاقتصادي والعنف اللذين يصيبانها إلا من خلال وحدة صادقة.

وتوجد الحروب الأهلية والعنف بأشكالهما المتنوعة في جميع أنحاء العالم وفي كل قارة نتيجة للظلم والفقير. وانتشار ومدى هذه الحروب وهذا العنف يسببان قلقاً شديداً، خاصة وأن بعض البلدان التي تضع مصلحتها فوق صالح سلام الأمم واستقرارها تذكى نيرانهما وتعمل على استدامتهما. فماذا يمكننا أن نقول عن تردد بعض البلدان في المشاركة الفعالة والمعنوية في عمليات منع نشوب الصراعات أو إدارتها أو تسويتها أو حفظ السلام؟ إننا نرى أنه لا يعقل - بنفس القدر - أن نسعى إلى مكافحة الإرهاب بينما نسمح باستمرار الأزمات التي تغذيه.

وفيما يتعلق بهذه الأزمات، أود أن أشير إلى بعض حالات الصراع التي تشكل قلقاً خاصاً لبلادي، تشاد.

منطقة وسط أفريقيا، التي تحولت في السنوات القليلة الماضية إلى مسرح للتوترات السياسية والقبلية، أصبحت تدرك في نهاية المطاف حالتها على الخريطة الدولية. ولهذا، التزمت بالصمود على الطريق الذي يكفل تهيئة ظروف أمن أفضل. وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نشي على جهود الوسطاء الدوليين والسياسيين الذين أسهموا على نحو

ديبي، الرئيس الذي انتهت فترة رئاسته، لفترة خمس سنوات أخرى. وجرت الانتخابات في شفافية كاملة، كما شهد على ذلك المراقبون الوطنيون والدوليون. وفضلاً عن ذلك، تعلق حكومة تشاد أهمية كبرى على الانتخابات التشريعية المزمع عقدها عام ٢٠٠٢ بمساعدة المجتمع الدولي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، اتبعت تشاد منذ عام ١٩٩٥ استراتيجية للإنعاش استهدفت إرساء أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأجريت إصلاحات شاملة لتحسين وتثبيت استقرار المالية العامة ولتصحيح الاختلالات الخارجية ولتحقيق نمو دائم. وتتطلب هذه الإجراءات سياسة فعالة لمكافحة الفقر، وتعرب تشاد، من خلال، عن امتنانها للمجتمع الدولي لدعمه لهذه السياسة، وبخاصة في مؤتمر المائدة المستديرة الرابعة الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٨ بشأن التنمية في تشاد وفي الاجتماع القطاعي واجتماع استعراض منتصف المدة، الذي عقد عام ٢٠٠٠.

وفضلاً عن ذلك، جرى الانتهاء من مشروع النفط بعد مناقشة طويلة وعنيفة، ويعمل على نحو جيد. وتعد تشاد أملاً كبيراً على آثاره وتتطلع إلى استخدام موارده لتمويل استراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأنه لأول مرة في تاريخ استغلال البترول، يجري سن تشريع لضمان الشفافية في إدارة العائد ولحجز نسبة من الأرباح للمجتمعات المحلية في المنطقة المنتجة ولأجيالها في المستقبل.

وإلى جانب هذه الجهود الداخلية، ستواصل تشاد العمل بدأب على تحقيق التكامل دون الإقليمي والإقليمي في أفريقيا. والتحديات التي يواجهها العالم المتمدن تتطلب من جميع الدول أن تجمع مواردها وجهودها في مجموعات

ذلك البلد. ونشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة العمل بغية استعادة السلام الدائم في هذه المنطقة الفرعية.

وفيما يتعلق بالقرن الأفريقي، تشجع تشاد الأطراف المتحاربة على اتخاذ أية مبادرة بغية تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال على أساس اتفاقات آرتا.

وترحب الحكومة التشادية أيضا باحترام وقف إطلاق النار بين إثيوبيا وإريتريا، وتحث هذين البلدين الشقيقين على بناء السلام على طول الحدود بينهما. وفيما يتعلق بالخطر المفروض على ليبيا، تؤيد تشاد تماما رفع ذلك الخطر على الفور دون شروط لأنه يعاقب الشعب الليبي الشقيق دون ذنب.

أما في الشرق الأوسط فقد آن الأوان لأن توضع نهاية سلمية وعادلة ودائمة لمأساة الشعب الفلسطيني التي استمرت لأكثر من نصف قرن. وقد أصبحت ممارسة كل أنواع الضغوط على دولة إسرائيل أكثر إلحاحا وضرورة عن ذي قبل، لخطتها على تنفيذ أحكام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتتوقف مصداقية المجتمع الدولي على قدرة الفلسطينيين على التمتع بحقوقهم كافة، بما في ذلك حقهم في أن تكون لهم دولة مستقلة ذات سيادة.

وننتقل إلى ظلم آخر موجود في العالم، ألا وهو الخطر اللإنساني المفروض على العراق، وتطالب حكومتي برفع ذلك الخطر على الفور ودون قيد أو شرط، حيث لم يعد له ما يبرره. وفيما يتعلق بالظلم الذي ارتكبه منظمنا بحق جمهورية الصين في تايوان، فقد آن الأوان لوضع الأمور في نصابها الصحيح حتى يتاح لذلك البلد، الذي لا يمكن التشكك في وزنه من الناحية البشرية والاقتصادية والسياسية، أن يتبوأ مكانه المشروع في مجتمع الأمم، الذي يسمى الأمم

شخصي وفعال في معالجة عدد من بؤر التوتر في تلك المنطقة من القارة.

ومع ذلك، بينما نرحب باستعادة السلام في الكونغو برازافيل، فإن هذا لا ينطبق بعد على جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث مما يؤسف له أن الحرب فيها لا تزال تودي بأرواح الضحايا الأبرياء. ونرجو أن يسفر الحوار فيما بين الكونغوليين، الذي بدأ في أديس أبابا، عن تسوية سلمية لهذا الصراع بين الأشقاء الذي استمر فترة أطول مما يجب.

ومن المؤكد أننا نرحب كذلك باستقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن الأحداث التي وقعت مؤخرا تكشف عن هشاشة هذه الحالة. وفي هذا الصدد، تؤكد تشاد مرة أخرى - من خلالي - أنها لن تسمح بزعة الاستقرار في ذلك البلد الشقيق من خلال حدوده وستبدل قصارى جهدها دائما لتعزيز التفاهم والوفاق بين إخوانها في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أنها تطالب المجتمع الدولي بمساعدة هذا البلد المجاور على استعادة السلام الدائم.

وفي بوروندي، رغم استمرار ظهور المواجهات المسلحة، نرحب بإنشاء حكومة وحدة ونشيد بالأعمال الدؤوبة التي اضطلع بها الرئيس نيلسون مانديلا، بوصفه ميسرا للعملية لكي يضمن أن تؤدي عملية التفاوض الجارية إلى إرساء السلام وإحلال الوئام الوطنيين في البلد.

أما بالنسبة لأنغولا، فتؤكد حكومة جمهورية تشاد من جديد دعمها للحكومة الشرعية في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار.

وفي غرب أفريقيا، أسفر الاتفاق المعني بترع السلاح الطوعي، الموقع تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، عن نتائج ملموسة وهو السبيل الوحيد الآن لحل الأزمة في

السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على إعادة تعيينه فترة ثانية.

تكتسب دورة الجمعية العامة هذه أهمية استثنائية، حيث تعقد والأسرة الدولية أمام مشكلات متفاقمة، فالتهور في البيئة السياسية والاقتصادية الدولية وصل حداً أصبحت فيه المخاطر تهدد بالصميم الأمن الفردي والجماعي للدول الأعضاء ومستقبل البشرية بشكل عام. فقد اتسعت حالة عدم الاستقرار في العلاقات الدولية نتيجة الانفراد في تصريف الشؤون الدولية على أساس قانون القوة الغاشمة. واستشرت ظواهر مثل الاستخدام المنفرد للقوة والتجاوز عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والابتزاز السياسي والحصار وانتهاك حقوق الشعوب في تحديد خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما ازدادت معاناة شعوب البلدان النامية نتيجة نقص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتشار نزعات الهيمنة الاقتصادية والحصار التقني والعلمي التي تمارسها الدول الغنية تحت غطاء العولمة. وتتصاعد محاولات فرض ثقافات معينة على شعوب العالم والاستهانة بأديانها ومعتقداتها وخياراتها السياسية والاجتماعية والتبشير بصراع حضارات وحروب صليبية جديدة.

في ظل هذه الظروف جاءت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة وما نتج عنها من معاناة وضحايا. وفي الوقت الذي قدمنا فيه التعازي الحارة للشعب الأمريكي ولعائلات ضحايا هذه الأحداث من المدنيين الأبرياء، أعرب العراق عن أمله في أن تعالج الولايات المتحدة هذه الأحداث بروح الحكمة والمسؤولية وذلك بإجراء مراجعة شاملة لسياساتها إزاء الشعوب والدول الأخرى بهدف التوصل إلى السبل الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار والسلام لشعب الولايات المتحدة ولشعوب العالم كافة.

المتحدة في أعقاب انضمامها مؤخرًا في منظمة التجارة العالمية، وهو ما نرحب به.

وفي هذه المناسبة الجليلة، لا يسعنا أن نغفل الإشارة إلى عنصر غير ديمقراطي وظالم آخر في هياكل منظمتنا. وأود أن أذكر، في هذا الصدد، بأن تشاد ما برحت ملتزمة بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاحه، حتى نضمن تمثيل جميع مناطق العالم تمثيلاً عادلاً.

وقبل أن أختتم كلمتي اسمحو لي يا سيدي الرئيس، بأن أقدم لكم أحر تهاني الوفد التشادي على انتخابكم عن جدارة لقيادة الدورة العادية السادسة والخمسين للجمعية العامة. وإنني مقتنع بأن قدراتكم الشخصية والمهنية لهي ضمان لإدارة أعمالنا بنجاح.

واسمحو لي أيضاً أن أتوجه بشكر وفدي الحار إلى سلفكم، السيد هاري هولكيري، لما أبداه من حفاضة وحكمة في إدارة أعمال الدورة السابقة.

وأود في الختام أن أبعث بأصدق تهاني جمهورية تشاد إلى شقيقنا كوفي عنان، أمين عام هذه المنظمة، على الثقة التي أوكلها إليه المجتمع الدولي مجدداً لفترة ولاية ثانية، وعلى جائزة نوبل للسلام التي منحت له وللأمم المتحدة. وقد تجلّى تفاني الأمين العام من أجل قضية السلام والتقدم والتنمية بوضوح تام. ولذلك نود أن نؤكد له دعم وتشجيع حكومة جمهورية تشاد أثناء فترة ولايته الثانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ناجي صبري وزير خارجية العراق.

السيد صبري (العراق) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أتقدم لكم، يا سيدي الرئيس، بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها المهمة هذه، ولنا ثقة تامة بأنكم ستقودون أعمالها إلى النجاح التام، كما يسرني أن أهنيئ

إننا ندعو من على هذا المنبر إلى تغليب العقل والحكمة وقوة القانون على التهور والطيش وقانون القوة الغاشمة، ونؤكد ضرورة الشروع بجهد موضوعي شامل لتلخيص العالم من أسلحة التدمير الشامل كافة، وإقامة نظام دولي عادل ومنصف ينعم فيه الجميع بالسلم والأمان والرخاء، بعد أن ثبت أن نظريات منع الانتشار التمييزية الحالية وعقلية التمييز بين ما يسمى بالحيازة المأمونة، والحيازة غير المأمونة، لأسلحة التدمير الشامل لن تقود إلى تقليل المخاطر على العالم، بل على العكس من ذلك تماما.

لقد عانى العراق وما يزال يعاني من العدوان والإرهاب، فتعرض قادته ومسؤولوه وأبنائه للعديد من محاولات الاغتيال الإرهابية، وتعرضت مدنه وقراه للكثير من أعمال الإرهاب على يد إرهابيين متسللين عبر الحدود ممن يلقون الرعاية والتدريب والتمويل والتسليح في إطار إرهاب الدولة.

وقد تعرض المفاعل النووي العراقي المخصص للأغراض السلمية إلى هجوم إرهابي شنته طائرات الكيان الصهيوني في عام ١٩٨١. كما تعرضت مدن العراق وقراه ومنشآته الاقتصادية والعلمية والثقافية للتدمير المنظم في العدوان الذي شنته الولايات المتحدة وبريطانيا وحليفاتها في عام ١٩٩١ وفي الاعتداءات الخمسة واسعة النطاق التي تبعتها في الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ٢٠٠١. كما عانى العراق منذ أكثر من أحد عشر عاما وما يزال يعاني من الحصار الشامل، الذي يجرم شعب العراق من حاجاته الأساسية والذي حصد لحد الآن حياة ٦٠٠ ٠٠٠ ١ مدني عراقي غالبيتهم من الأطفال والشيوخ. وهذا العدوان وهذا الحصار إرهاب دولة منظم ضد شعب كامل.

كما أن العدوان اليومي الذي تشنه الطائرات الأمريكية والبريطانية على المدن والقرى العراقية ضمن

لكن الولايات المتحدة لجأت مرة أخرى إلى منطق القوة الغاشمة، فكان عدوانها على أفغانستان، ثم جاء استخدام المواد البيولوجية في عمليات تخريبية ترجح السلطات الأمريكية أن مصدرها الولايات المتحدة. ورافق كل ذلك حملات إعلامية غريبة لتأجيج مشاعر الحقد والكراهية والشوفينية ولنشر نار الحرب والعدوان في العالم. كل ذلك جاء ليؤكد أن النظام الدولي الحالي بالغ المهشاشة وأن أي حريق فيه يمكن أن تمتد نيرانه إلى العالم بأسره. حقا إن العالم على سعته يمكن أن تحرقه شرارة من الغرب، وأنه بحاجة إلى أن ينقذ نفسه من هاوية سحيقة تدفعه إليها سياسات الغرور والغطرسة والظلم والعدوان. والعالم بحاجة إلى إقامة العدل على أساس الإنصاف، وليس بحاجة إلى استخدام القوة على أساس القدرة والفرصة، واستشعارا من السيد الرئيس القائد صدام حسين رئيس جمهورية العراق للمخاطر التي يتعرض لها العالم، فقد دعا سيادته إلى العمل بحكمة وعقل من أجل تجنب البشرية ويلات الانتقام والحروب والحقد والكراهية، وأطلق سيادته في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي مبادرة تدعو لأن يتعاون العالم، على أساس اتفاقية تضامنية، للتخلص من عبء وخطر أسلحة الدمار الشامل، وفي المقدمة منها الترسانة الكبيرة من هذه الأسلحة المكدسة في الولايات المتحدة أولا، وفي الكيان الصهيوني ثانيا، وأكد السيد الرئيس صدام حسين في مبادرته:

”أن الولايات المتحدة عندما تبدأ بتزاع الأسلحة الكتلوية لاتباعها العالم فيما تقوم به، عندها ستتهدي الولايات المتحدة إلى مسالك الحكمة وسيعامل العالم معها باحترام ومحبة بعد أن يستشعر الاحترام والمحبة منها، وسيكون العالم، ومنه الولايات المتحدة، في سلام وليس على حافة الهاوية“.

تعريف الإرهاب وسبل مواجهته وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والعراق مستعد للمشاركة بشكل فاعل في مثل هذا الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله سواء ارتكبه أفراد أو جماعات أو دول. ولا بد هنا من التأكيد على الحق الطبيعي غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في الدفاع عن سيادتها واستقلالها وحرمة أراضيها وفي الكفاح ضد أشكال الإرهاب، ومنها الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، والعدوان بجميع أشكاله العسكرية والاقتصادية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإثارة وتمويل النزاعات العرقية والدينية في أوساط شعوب العالم. وهذه حقوق منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونحن نتحدث عن إصلاح العلاقات الدولية غير السلمية الحالية، لا بد أن نشير إلى ضرورة إصلاح الآليات الدولية أيضا، وفي المقدمة منها مجلس الأمن الذي أوكلت له الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي.

إن ممارسات مجلس الأمن، وبالذات في السنين الإحدى عشرة الأخيرة أوضحت أنه لم يعد أمينا على دوره المحدد في الميثاق، وأنه أصبح أداة لتنفيذ سياسات دولة واحدة، وأصبح النموذج الصارخ في ازدواجية المعايير، ويكفي أن نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى أن العقوبات الشاملة التي فرضها المجلس على العراق هي خرق فاضح للميثاق ولصلاحيات المجلس، وهذا ما اعترفت به الأمم المتحدة نفسها إذ جاء في مذكرة الأمين العام ومرفقها التقرير المعنون: "الحق في الغذاء" المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ الآتي:

"ليس ثمة شك في أن إخضاع شعب العراق لحظر اقتصادي قاس منذ ١٩٩١ قد وضع الأمم

ما يسمى بمنطقتي حظر الطيران اللتين فرضتهما هاتان الدولتان بقرار فردي غير شرعي في خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إن هذا العدوان إرهاب دولة. ولا بد أن نشير أيضا إلى التفجيرات الإرهابية التي ينفذها في بعض المناطق العراقية الحدودية عناصر متسللة عبر الحدود من المرتزقة التي تمولها وتسليحها بعض الدول وتؤويها، ومنها الولايات المتحدة التي تنفق علينا عشرات من الملايين من الدولارات على عصابات مرتزقة للقيام بعمليات إرهابية في العراق بموجب ما يسمى بقانون تحرير العراق. وتنطبق الصفة الإرهابية على استخدام الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر من ٣٠٠ طن من أعنة اليورانيوم المنضب ضد شعب العراق عام ١٩٩١ مما أدى إلى ازدياد حالات التشوه في الأجنة وازدياد الإصابة بالسرطان عشرة أضعاف وتلويث بيئة المنطقة بالآثار السمية والإشعاعية لعدة أجيال قادمة.

إن جميع هذه الأعمال وغيرها مما ينتهك مبادئ القانون الدولي هي أعمال إرهاب. وفي مواجهة أعمال الإرهاب والعدوان هذه، قدم العراق تضحيات جسيمة دفاعا عن سيادته واستقلاله وكرامته وخياراته الوطنية، ويقف شعبه بالاسل اليوم بعزم أكثر من أي وقت مضى فخورا ومعتزا بقيادته الوطنية و متمسكا بسيادته وكرامته ومصالحه الوطنية والقومية مدافعا عن استقلاله وعن خياراته السياسية متحديا كل النوايا الشريرة التي تقف وراء العدوان وأعمال الإرهاب ضده.

إن حقيقة كون العراق ضحية للإرهاب الدولي جعله سباقا في الدعوة إلى مكافحة الإرهاب. فقد شددت التشريعات الوطنية العراقية العقوبة على الأعمال الإرهابية، كما وقّع العراق وصادق على أغلب الاتفاقيات الدولية النافذة في مجال مكافحة الإرهاب. ويرى العراق أن التصدي للإرهاب الدولي، بما في ذلك إرهاب الدولة، يقتضي الشروع بمجهود دولي تحت مظلة الأمم المتحدة للاتفاق على

وضوحاً من حالة الجزاءات الشاملة المفروضة على العراق. ذلك أنه لا يجوز لأية دولة منصفة أن تقف متفرجة وهي ترى التحويل الذي أعطته لمجلس الأمن يستخدم لإبادة شعب العراق. إن الواجب القانوني والأخلاقي يفرض على كل الدول التي تحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أن تعلن أنها لا تشارك في هذه الجريمة، وأنها لم تخول مجلس الأمن قتل أطفال العراق باسمها. لقد ألحقت الجزاءات الشاملة المفروضة على العراق ضرراً جسيماً بمصالح عدد كبير من دول العالم، وهذه الدول مدعوة لوقف هذا الضرر غير المشروع عليها، وإعادة علاقاتها التجارية مع العراق، تنفيذاً للمادة ٥٠ من الميثاق.

إن ما يتعرض له شعب فلسطين من إرهاب منظم من الكيان الصهيوني، مؤسس الإرهاب ومصدره الأول، والمتمثل بقصف المدن والقرى والمخيمات ودور العبادة الإسلامية والمسيحية والاعتقالات السياسية، وفرض العقوبات الجماعية، واحتلال المقدسات الإسلامية، واستخدام ذخائر اليورانيوم المنضب والغازات السامة، وتجريف المزارع، ومصادرة الأراضي، كل ذلك يستوجب رد فعل من المجتمع الدولي يتناسب وخطورة ممارسات الإبادة هذه التي تُرتكب بحق شعب كامل. كما أن ما يتعرض له شعب أفغانستان من تدمير منظم على يد الآلة العسكرية الأمريكية هو استخدام منفرد للقوة غير مشروع ويجب أن يتوقف. وأشير هنا إلى ما أكده الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٩ بأن

”إجراءات الإنفاذ التي تُتخذ بغير إذن من مجلس الأمن إنما تهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة“.

(A/54/1، الفقرة ٦٦)

المتحدة في موضع انتهاك صريح لالتزامها باحترام حق سكان العراق في الغذاء“ (A/56/210، الفقرة ٥٦).

كما أشير هنا إلى ما ذكره خبير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في تقريره المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وقال:

”إن نظام العقوبات المفروض على العراق غير قانوني بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان القائمين، ويذهب البعض إلى حد اتهامه بالإبادة الجماعية“ (E/CN.4/Sub.2/2000/33، الفقرة ٧١).

ولذلك ندعو إلى إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً شاملاً بما يؤدي إلى توسيع عضويته وإصلاح طرائق عمله وبالذات عملية اتخاذ القرار فيه، بما يضمن احترامه الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق ومبدأ الديمقراطية في العلاقات الدولية. كما أصبح من الضروري إيجاد كيان للاستئناف القضائي والرقابة على شرعية ودستورية قرارات مجلس الأمن، لضمان انسجامها وعدم تعارضها مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومع القانون الدولي. ونرى تمكين الدول الأعضاء من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لاستئناف قرارات المجلس التي ترى فيها هذه الدول خروجاً على مبادئ الميثاق والقانون الدولي. وبذلك نعالج هذا الخروج الفاضح، في عمل مجلس الأمن وصلاحياته، عن كل الأسس والمبادئ الديمقراطية والقضائية والقانونية.

وإلى أن نصل إلى إصلاح المجلس وضمان أدائه دوره بموجب الميثاق، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعيد النظر في التحويل الذي أعطته للمجلس بأن ينوب عنها في عملية حفظ الأمن والسلم الدوليين، وذلك بعد أن أساء المجلس استخدام هذا التحويل. وليس هناك حالة أكثر

تقلدتموها في بلدكم، والاحترام الذي تتمتعون به، ستسهل من مهمتكم في قيادة أعمال الجمعية العامة وإيصالها إلى أهدافها المنشودة. كما أعبّر عن تقديرنا لسلفكم، السيد هاري هولكيري، على الجهود التي بذلها طيلة العام المنصرم لإنجاح أعمال الدورة السابقة. ولا يسعني إلا أن أتقدم بالتهنئة للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بمناسبة إعادة انتخابه لولاية ثانية أميناً عاماً لمنظمتنا الدولية، وبمناسبة نياله والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام، وأن أعبّر له عن استمرار التعاون معه لتفعيل دور الأمم المتحدة في مختلف المجالات.

إن الظروف الدولية والإقليمية التي نعيشها جميعاً منذ أحداث شهر أيلول/سبتمبر الماضي، تلقي بظلالها الثقيلة على أعمالنا. وقد تتفوق معي على أن النظام العالمي الجديد الذي أعلن عن قيامه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج، ما لبث أن أشهر إفلاسه بسبب العجز عن، أو عدم الرغبة في، اعتماد لغة الحوار، لإزالة مناخات العداء المتفاقمة في العالم، ورفض تطبيق المقاييس المتكافئة في العلاقات الدولية، واعتماد أسلوب الإدارة اليومية للأزمات، والتعامل مع ظواهرها بدلا من معالجتها وفق معايير الإنصاف والشرعية الدولية والتضامن الإنساني.

لقد شاهد العالم بذهول الهجمات المروعة على واشنطن ونيويورك. ولم تتردد نحن في سوريا والبلدان العربية في استنكار هذه العمليات وإدانتها بأقوى العبارات. ودعونا في أعقابها إلى تعاون دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله. كما دعونا إلى الاتفاق على معايير لتعريفه لضمان نجاعة مكافحته ومعالجة أسبابه وجذوره.

إن ظاهرة الإرهاب لا تقتصر على مجتمع أو ثقافة أو دين معين، وإنما ظهرت ولا تزال تظهر في العديد من بلاد العالم، وتجسدها مجموعات متنوعة ومختلفة، في مطالبها وفي

إننا نطالب بوقف التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وبأن يترك لشعبها ممارسة حقه في تقرير خياراته السياسية، في إطار مصالحه الوطنية، وبعيدا عن أي تدخل أجنبي مهما كانت ذرائعه.

لقد أنشئت الأمم المتحدة بهدف تحقيق الأمن والسلام والاستقرار، وبما يؤدي إلى الرقي الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب من خلال وسائل عديدة من بينها تجنب الحروب والنزاعات. وما نراه اليوم هو أن ثلثي سكان العالم يعانون من التخلف والمعاناة، بينما تعيش القلة في رخاء. والمطلوب تفعيل دور الأمم المتحدة في البحث عن سياسة اقتصادية دولية متوازنة تؤدي إلى مساواة أكبر بين الشعوب والدول، وتخفف من حدة الصراعات السياسية والشعور بالإحباط، وتجعل الجميع شركاء في بناء الاقتصاد العالمي، وتعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحقق حياة أفضل للشعوب. إن الجهود الرامية إلى إصلاح البيئة السياسية الدولية لن تبلغ النجاح المنشود إن لم تقترن بجهود إصلاح البيئة الاقتصادية لكي يعم الرخاء جميع البشر. ولنتذكر أن الموارد الهائلة التي حبا الله عز وجل بها كرتنا الأرضية قادرة على تحقيق الرخاء والأمن والاستقرار للجميع، وما نحتاجه هو أن نؤمن بأن بني البشر متساوون ومتكافئون في القيمة الإنسانية، وأن نسعى لتجنب ووقف كل ما ينتهك هذه الحقيقة من سياسات وإجراءات تعكّر صفو العلاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنتكم على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة. وإني لعلّي ثقة بأن المناصب التي

دولي بإشراف الأمم المتحدة لتحديد الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرر الوطني. وبناء على طلب سوريا، تم إدراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة حينئذ، أكد على أهمية دراسة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، واتخاذ التدابير المناسبة لمنع ومكافحته ومعالجة أسبابه وجذوره.

كما دعت سوريا جميع الدول إلى اتخاذ الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية اللازمة للقضاء على الإرهاب، وتنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية، بغية منع ارتكاب الأعمال الإرهابية، أو تمويلها أو التحريض عليها. كما نشير إلى أن الجمهورية العربية السورية كانت من أوائل الدول التي اعتمدت في تشريعها الوطنية قوانين صارمة لمحاربة الإرهاب منذ عام ١٩٥٢.

إن الإرهاب الدولي ليس وليد اليوم. وقد كانت سوريا وغيرها من البلدان العربية ضحية لهذه الآفة. وقد دعونا لسنوات طويلة المجتمع الدولي لإدانة أشكال الإرهاب كافة، وخاصة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. وأود، في هذا الإطار، أن أشير إلى قيم التسامح التي تميزت بها منطقتنا على مدى التاريخ، حيث لم تعرف ظاهرة الإرهاب، إلا بعد إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ على أسس دينية، ومن خلال تنظيمات إرهابية معروفة: إرغون، شتيرن، ليهي، هاغانا، والتي زرعت بذور الإرهاب والرعب في فلسطين وخارجها.

إن إسرائيل، التي تفننت في ممارسة أعمال الإرهاب لإدامة احتلالها للأراضي العربية، وطردها للفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم، وارتكابها العديد من المجازر، بدءاً من مجزرة دير ياسين عام ١٩٤٨، وصولاً إلى مجزرة بيت ريمنا قبل بضعة أسابيع، لم تُحاسب على جرائمها تلك، بحيث لم يترك أمام الشعب الفلسطيني من سبيل للتخلص من حالة

أهدافها ومعتقداتها. ولذلك فإن من الظلم ومحافة الواقع، أن تُصق قهمة الإرهاب والعنف بالعرب والمسلمين. ويكفي أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر عدداً من المنظمات الإرهابية الشهيرة من بينها "بادر ماينهوف" في ألمانيا، و"الأولوية الحمراء" في إيطاليا، وكذلك في اليابان، وما حصل لسنين طويلة في أيرلندا الشمالية، وفي أسبانيا، ناهيك عن المنظمات المتطرفة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الذين يربطون الأعمال الإرهابية بالإسلام يتجاهلون حقيقة أن الدين الإسلامي يحترم كل الديانات السماوية، ويدعو للتسامح بين أبنائها، ويحرم قتل الأبرياء والاعتداء على ممتلكاتهم. ولكن السؤال الملح هو: كيف يمكن أن نلغي من أذهان المواطنين الأمريكيين مشاعر الكراهية المخترنة ضد العرب والمسلمين. والتي روجت لها عشرات الآلاف من المطبوعات والمقالات والأفلام على مدى الخمسين سنة الماضية؟

لقد صدرت تصريحات إيجابية على أعلى المستويات في الإدارة الأمريكية وفي البلدان الأوروبية، تحذر من ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين؛ ولكن وللأسف، ليس بإمكان هذه التصريحات، على أهميتها، أن تزيل هذا التاريخ الطويل من التشهير، إذا لم يتوقف تداول الكتب والأفلام التي تشوه صورة العرب، خاصة وأنا سمعنا مؤخراً أن أفلاماً بدأ تصويرها، وكُتبت بدأت طباعتها، تشير مشاعر الكراهية، وتربط الإرهاب بالعرب والمسلمين، مستغلة أحداث أيلول/سبتمبر المأساوية.

لقد أكدت سوريا على الدوام ضرورة العمل على جميع المستويات، لمحاربة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله وصوره، بما ينسجم ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وكانت سوريا أول من دعا في عام ١٩٨٥ إلى عقد مؤتمر

لقد قامت إسرائيل في غزوها للبنان عام ١٩٨٢ بارتكاب أبشع الجرائم، حين اجتاحت الأراضي اللبنانية وقصفت بيروت، وحاصرتها لمدة تزيد عن ثمانين يوماً، قُتل خلالها الآلاف من المدنيين اللبنانيين الأبرياء، ودُمرت البنى التحتية هناك، وارثكت مجازر مروعة كان من بينها مجازر صبرا وشاتيلا، وذلك على مرأى ومسمع من العالم كله.

أمام غطرسة القوة الإسرائيلية، وعجز المجتمع الدولي عن لجم إسرائيل، وأمام استمرار تزويد الترسانة الإسرائيلية بأحدث الطائرات الأمريكية، وأكثر الأسلحة فتكا وتدميراً، لم يجد الشعب اللبناني من خيار أمامه سوى الصمود والمقاومة. وقد استمرت هذه المقاومة اللبنانية إلى أن حققت الانتصار الأهم في أيار/مايو عام ٢٠٠٠، بدحر قوات الاحتلال الإسرائيلية من معظم الأراضي اللبنانية. ويجب ألا ينسى أحد في العالم أن معارك المقاومة اللبنانية جرت على أراض لبنانية محتلة، و ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي، وأن هذه المقاومة لم تتجاوز الحدود الدولية طيلة العشرين عاماً من عمر الاحتلال، حتى لا تتعرض لمدينتين إسرائيليين؛ في حين أن قوات الاحتلال الإسرائيلية قتلت آلاف المدنيين اللبنانيين، ناهيكم عن تدمير مئات المنازل، وتدمير البنى التحتية اللبنانية أكثر من مرة.

وبعد كل هذا، كيف يمكن ألا يتم التفريق بين الإرهاب والمقاومة؟ يجب على من يريد استهداف الإرهاب في منطقتنا أن يستهدف الإرهاب الإسرائيلي أولاً وآخراً، لأن ما تقوم به إسرائيل هو أقصى درجات الإرهاب، الخالي من أية مشاعر إنسانية. ولا بديل عن معالجة أسباب هذا الإرهاب، واستئصاله نهائياً من حياتنا المعاصرة، إلا من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية، بما يؤدي إلى إحقاق الحق ورفع الظلم والغبن، وإزالة الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بكل حرية.

اليأس والإحباط، والتجاهل الدولي لمعاناته سوى القيام بالانتفاضة تلو الأخرى في وجه الاحتلال، كطريق لتحرير أرضه واستعادة كرامته مثل بقية شعوب العالم.

ومن المثير للدهشة والاستغراب، أنه عندما يتم التطرق إلى اللاجئيين الفلسطينيين ومنظماتهم الموجودة في سوريا، تصف الولايات المتحدة هذه المنظمات بالإرهاب، وتعتبر مَنْ يؤويها بلداً راعياً للإرهاب، متجاهلة مسؤولية إسرائيل الكاملة عن اقتلاع هؤلاء الفلسطينيين من ديارهم، وتشريدهم خارج وطنهم، وحرمانهم حتى هذه اللحظة من حق العودة، كما يطالبها بذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣). ومن المؤسف أن هناك بعض الدول وبعض وسائل الإعلام، التي تصدق هذه المزاعم، فتصف هذه المنظمات الفلسطينية بالإرهابية. ولا تكتفي بذلك بل تسحب هذه الصفة على سوريا، بدلاً من أن تدين إسرائيل، وتقدر لسوريا استضافتها لحوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني تؤمّن لهم العمل والأمان والعيش الكريم.

ومهما يكن من أمر، فإن مطالبة إسرائيل ومَنْ يدعمها، بطرد هؤلاء اللاجئيين الفلسطينيين ومنظماتهم من سوريا، يطرح سؤالاً مُهمّاً: إلى أين يذهبون؟ والجواب الطبيعي والإنساني يقول بذهابهم إلى بلدهم فلسطين. إنهم الأحق بالعودة من مليون يهودي روسي استقدمتهم إسرائيل خلال العشر سنوات الماضية، والأحق أيضاً من مليون يهودي آخر، يخطط رئيس الحكومة الإسرائيلية لاستقدامهم رغم أنهم يعيشون بأمان ورخاء في أوطانهم، مع أن حكام إسرائيل يزعمون أن لا مكان للفلسطينيين في ديارهم وقراهم، وأن عودتهم تعني تهديد وجود إسرائيل ذاته، فيما الحقيقة تقول إن عودة اللاجئيين الفلسطينيين تخفف من عنصرية إسرائيل ولا تهدد وجودها.

وفي هذا السياق، نأمل في تنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرًا. ونرى في هذا البرنامج أفقا يلي تطلعات شعوب العالم، نحو إثراء الوعي بالقيّم الإنسانية المشتركة بين البشر جميعًا، وتعميق روح التفاهم بينهم.

سمحوا لي في الختام أن أعبّر عن امتنان بلادي، سورية، رئيسًا وحكومة وشعبًا للثقة الغالية والدعم الواسع، الذي عبرت عنه دولكم عندما صوتت لصالح الجمهورية العربية السورية لعضوية مجلس الأمن. وأود أن أؤكد لكم أن سورية ستبقى، كما كانت دائمًا، في طليعة المدافعين عن الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وستبذل كل ما بوسعها أثناء عضويتها في مجلس الأمن، للمساهمة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية أذربيجان السيد ولايت مختار أوغلي غوليف.

السيد غوليف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): إن دورة الجمعية العامة هذه تعقد في وقت صعب للغاية بالنسبة لنا جميعًا. وإني أهنئ السيد هان سيونغ - سو على انتخابه بالإجماع لمنصب رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة وأتمنى له مخلصًا كل النجاح في قيادة أعمال الدورة وأود أن أؤكد له على دعمنا الكامل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماتوري (سيراليون).

في ظل الظروف الراهنة، يصبح تعزيز فعالية الأمم المتحدة ذا أهمية متزايدة، وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناننا الخاص للسيد هاري هولكيري، الذي كان نشاطه كرئيس للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة مثلاً للالتزام بعملية تنشيط المنظمة.

تصادف هذه الأيام الذكرى العاشرة لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، الذي عملنا بكل جهود صادقة، كي يكون مدخلًا إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. إن التفاوض الجاد والهادف الذي مارسه سورية طيلة السنوات الماضية، قد كشف للمجتمع الدولي أمرين اثنين: الأول، هو أن إسرائيل غير راغبة ولا جادة في تحقيق السلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة. والثاني، هو أن من حق سورية استعادة كامل الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ دون مساومة. وبالمقابل كنا نصطدم باستمرار بالتعنت والمراوغة وإنكار الحقوق، والتهرب من استحقاقات السلام على الجانب الإسرائيلي. وبالفعل نفذت إسرائيل ما تعهد به رئيس وزرائها آنذاك، بجعل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لمدة عشر سنوات، مع ما ترتب على ذلك من تداعيات خطيرة ونتائج مأساوية.

ويدور الحديث الآن عن وجود فرصة لاستئناف عملية السلام وفق مرجعية مدريد. إننا نعتقد أنه إذا لم يتم راعياً عملية السلام، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالسعي الجاد إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن هذه الفرصة ستضيع مجددًا، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة، على هذه المنطقة الهامة والحساسة من العالم.

لقد اكتسب حوار الحضارات أهمية متزايدة إثر تصاعد موجات العداة لثقافات وأديان وقوميات معينة. وإن سورية، التي كانت مهدًا للحضارات الأولى ومركز إشعاع فكري وعلمي، تعي أهمية هذا الحوار وضرورة السير به في خدمة البشرية ومستقبل أجيالها. لقد كانت منطقتنا في أوج ازدهارها مثلاً حياً لحوار الحضارات وتفاعلها، حيث اجتمعت تحت أفقها الواسع حضارات الشرق والغرب، وأسهم في تشكيلها مفكرون وفلاسفة وأدباء من مختلف شعوب العالم.

للجماعات الإرهابية والانفصالية. ويحصل الإرهاب والانفصالية على دعم خارجي واسع النطاق من دول وهياكل خاصة على حد سواء. ويجب ألا يكون الرد على هذه الأخطار انتقائياً. فلا يمكن القضاء على هذه الأخطار إلا من خلال تدابير مضادة ملائمة وشاملة تُتخذ على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي ضد كل من يستخدم الإرهاب في تحقيق أهدافه وبشكل لا يترك أي أمل في الإفلات من العقاب. وما من شيء يمكن أن يبرر الإرهاب. وينبغي ألا يكون هناك مجال للمعايير المزدوجة أو المسكنات أو المصالح الوطنية الضيقة.

لقد شاهدنا كلنا العديد من مظاهر الإرهاب التي حدثت في مناطق مختلفة من العالم تحت شعارات وأقنعة مختلفة. وهذه الحقيقة في حد ذاتها تظهر بوضوح أن ظاهرة الإرهاب ليست مرتبطة بأية ديانة معينة. ومن ثم ينبغي ألا تكون الحرب ضد الإرهاب حرباً ضد ديانة. يجب أن نتخذ تدابير فعّالة لصد التوجه الخطير نحو التحريض الأحمق على العداء بين الإسلام والمسيحية.

إن الأعمال القانونية والسياسية والعسكرية والأعمال الأخرى التي يتخذها اليوم التحالف الدولي ليست المتطلبات المسبقة الأساسية الوحيدة لنجاح الحرب ضد الإرهاب. ومن الضروري أن تتم مضاعفة الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان الأقل نمواً في عملية تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.

وللأسف، ما زلنا نرى في مناطق عديدة من العالم صراعات عنيفة تزهق أرواح عشرات الآلاف وتقوض سيادة وسلامة أراضي وأمن الدول. ومن الأمثلة على ذلك الصراع بين أرمينيا وأذربيجان. إذ قامت جمهورية أرمينيا بإخفاء حقيقة مطالبها بأراض أذربيجانية تحت راية النضال من أجل

وإننا نعتبر منح جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة والأمين العام كوفي عنان دليلاً على تقدير المجتمع الدولي للدور الخاص الذي تضطلع به المنظمة وللخدمة العظيمة التي يؤديها أمينها العام. ولبي إذ أنهى أميننا العام، وأكد أننا نعلق عليه أملاً كبيراً، وأكرر الإعراب عن دعمنا لأنشطته الرامية إلى تحقيق نفس تلك الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.

ولقد حدد مؤتمر قمة الألفية التحديات في إطار التنمية العالمية التي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال الجهود المنسقة للمجتمع الدولي بأسره ضمن منظومة الأمم المتحدة.

ولم يكن بإمكان أحد قبل عام واحد ان يتنبأ بالمأساة التي أصابتنا جميعاً، وهي مأساة أظهرت عمق الهوة التي يجد العالم نفسه أمامها اليوم. إن الأحداث المفجعة التي أصابت الولايات المتحدة تحتم علينا أن نلقي نظرة جديدة على جوانب التنمية العالمية في القرن الحادي والعشرين.

ولقد اكتسبت التهديدات والأخطار في سياق العولمة نطاقاً وطابعاً جديدين ويجب أن يغير المجتمع الدولي فوجهه طبقاً لذلك. إن الهجوم على أجدنا اليوم يعتبر هجوماً علينا جميعاً. فهل سيصبح هذا النهج شاملاً؟

لقد عانت أذربيجان من سلسلة من الهجمات الإرهابية المروعة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الصراع الذي فرضته على أذربيجان جارتنا أرمينيا. وللأسف، لم يلتفت أحد إلى تحذيراتنا من الخطر الإرهابي ولا إلى نداءاتنا التي أطلقناها من هذه المنصة بالذات إلى المجتمع الدولي من أجل توحيد الجهود في الحرب ضد هذا البلاء.

إن الإرهاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانفصالية العدوانية، وبأشكال أخرى من التطرف، وكذلك بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة وبأنشطة أخرى غير قانونية تزدهر بالفعل في مناطق الصراع وتوفر الموارد المالية

السلامة الإقليمية، وفي حالتنا هنا سلامة أراضي جمهورية أذربيجان. والواقع أن الصراع الحقيقي هو بين أرمينيا والقانون الدولي الذي يمنع أرمينيا من تحقيق مطالبها بأراضي دول مجاورة.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يختار طريق العمل الأسهل ويجب ألا يقر بحق الأقوياء. بل يجب أن يعمل وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها وقرارات المنظمات الدولية.

وليس من المقبول أن يلام كلا الطرفين على الجمود في المفاوضات، أو أن تتجاهل الفروق بين حلول الوسط والتنازلات المطلوبة من أذربيجان من ناحية وتلك المطلوبة من أرمينيا من ناحية أخرى. فلا يمكن اعتبار المعتدي والضحية مسؤولين بشكل متساو.

وجمهورية أذربيجان على استعداد لحل الصراع على أساس مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية ومنح الحكم الذاتي لكل شعب منطقة ناغورني - كاراباخ داخل الدولة الأذربيجانية. وجمهورية أذربيجان على استعداد لتوفير السلامة والأمن لسكان هذه المنطقة.

إن أذربيجان مهتمة بحل عادل وسلمي للصراع أكثر من أي أحد آخر، وسنواصل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق النتائج الملموسة. ولكن جهودنا وحدها ليست كافية، إذ ينبغي أن تصبح التسوية العاجلة للصراع إحدى الأولويات الأساسية للمجتمع الدولي. فلا مجال للتدابير المؤقتة والمواقف الانتظارية. الوضع يتطلب مناهج وأعمالاً أساسية من الجميع. ونحن ننتظر إسهاماً كبيراً جداً من الرؤساء المشاركين لمؤتمر مينسك على أرفع مستوى.

لقد ظلت أذربيجان طوال ثماني سنوات تستضيف مليون لاجئ ومشرد داخلياً، وما زالت تواجه مشكلة إنسانية حادة لن يتم حلها بالكامل إلا بإيجاد الظروف

تقرير مصير السكان الأرمن في منطقة ناغورني - كاراباخ في جمهورية أذربيجان، واحتلت هذا الإقليم الأذربيجاني، وكذلك سبع مناطق متاخمة في أذربيجان، ومارست التطهير العرقي في الإقليم المحتل مما أسفر عن طرد مليون أذربيجاني من ديارهم.

وما زال بلدي ينتظر منذ ثماني سنوات أن يتخذ مجلس الأمن خطوات عملية لتنفيذ القرارات الأربعة التالية المتعلقة بالصراع الأرميني - الأذربيجاني: ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). ولقد اعتمد المجلس هذه القرارات في عام ١٩٩٣ من أجل الشروع في تدابير تنفيذية ضد المعتدي، وفقاً للفصل السابع من الميثاق.

وحتى الآن لم تتمخض أنشطة الوساطة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك، التي تشارك في رئاستها الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا التي سيمر على إنشائها عشر سنوات في العام القادم، عن أي نتائج، وبالتالي قد تتحول الذكرى السنوية العاشرة إلى ذكرى محزنة.

وما زالت أرمينيا تنتهك مبادئ وقواعد القانون الدولي التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتتجاهل نصوص القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأرمينيا برفضها هذا الأساس القانوني الدولي لتسوية الصراع إنما تريد أن تتفاوض من موقع القوة وعلى أساس فرض الأمر الواقع، محاولة تثبيت نتائج عدوانها المسلح وضم جزء من الأراضي الأذربيجانية.

إن أرمينيا تقول إن هناك تضارباً بين مبادئ معينة في القانون الدولي، ولكن لا يوجد أي تضارب بين هذه المبادئ. فلا يمكن اعتبار حق تقرير المصير حقاً في فصل جزء من أراضي دولة بالقوة ولا يجوز أن يكون مبرراً لخرق مبدأ

الحرية والمستدامة للدول الواقعة في مختلف المناطق من العالم. وعلاوة على ذلك، ستعطي هذه المشاريع الزخم اللازم للتعاون الإقليمي وستكون من العوامل التي تقرر التنمية العالمية.

ويعتبر الاستغلال الحر للموارد الطبيعية ونقلها إلى الأسواق العالمية بمثابة الحق غير القابل للتصرف لأي دولة ذات سيادة. وإن أذربيجان تدعو سائر دول بحر قزوين إلى الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في حوض بحر قزوين. ويجب أن يكون بحر قزوين بحراً للسلام والتعاون. وتؤيد أذربيجان التعجيل بالاتفاق على رسم حدود بحر قزوين بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي والممارسة المتبعة في استخدام بحر قزوين.

وإن أذربيجان بوصفها عضواً في مجموعة البلدان غير الساحلية، تحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي لتطوير هياكل النقل الأساسية لديها حتى يتسنى لها الاندماج بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي.

وتقوم أذربيجان، في إطار الجهود التي تبذلها لتنفيذ المفاهيم التي تشكل أساس التعاون الأقليمي، باتباع نهج متعدد المسارات وتعمل داخل إطار يتكون من عدد من الهياكل. ومن هذه الهياكل منظمة غوام (GUUAM) (جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا)، التي تتألف من الدول الخمس المستقلة حديثاً والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تشكل أوائل حروف أسمائها اسم المنظمة بالانكليزية. وقد واجهت الدول الأعضاء في المنظمة، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها، العديد من التحديات والأخطار أثناء الفترة الصعبة من تشكيل دولها ونمائها. ولقد تجلت هذه الأخطار بأوضح صورة خلال فترة الصراع المسلح الذي اندلع في ثلاث من هذه الدول الخمس. وتؤيد منظمة غوام التعجيل

الضرورية لعودتهم إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. ولقد أفرزت الأزمات في المناطق المجاورة مشكلة أخرى لبلدي، الذي يتعين عليه الآن أن يتعامل مع عدد كبير من اللاجئين من البلدان الأخرى. وعند أخذ كل الصعوبات في الاعتبار نجد أن من الضروري أن تستمر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أداء مهامها في باكو. فأذربيجان تحتاج في الوقت الحالي إلى مزيد من المساعدة من المفوضية، وكذلك من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية الأخرى والبلدان المانحة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتناننا وتقديرنا لكل المذكورين أنفاً الذين قدموا دعمهم ومساعدتهم.

وإننا نعتقد بأن من الضروري، لكي نزيد من فعالية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال منع الصراع المسلح، تحسين رصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولبلوغ هذا الهدف، فإننا نقترح أن ينظر الجميع في مسألة قيام مجلس الأمن باعتماد الممارسة المتمثلة في تقديم تقارير دورية إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ قرارات المجلس.

ونعتبر أن من الضروري تعزيز قدرة قوات الأمم المتحدة للانتشار السريع. وكلما ازدادت سرعة استجابة المجتمع الدولي لاندلاع أي صراع أو استئنافه، تيسرت مهمة استعادة السلام والعدل.

وينبغي أن تتيح لنا العولمة تعزيز التنمية المستدامة وسلامة واستقرار نظم الإدارة العامة، والقضاء على التمييز في النشاط الاقتصادي وكفالة ازدهار لجميع الشعوب. وتساهم أذربيجان في دفع هذه العملية قدماً. ونحن لا نألو جهداً في استعادة طريق الحرير العظيم، وإنشاء ممر للنقل يصل بين أوروبا والقفقاس وآسيا، وتطوير مخزونات الهيدروكربونات في حوض بحر قزوين ونقلها إلى الأسواق العالمية. وتتسم هذه المشاريع بأهمية بالغة من حيث التنمية

وتعلق أذربيجان آمالا عريضة على المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقمة العالمية للتنمية المستدامة المقرر عقدهما عام ٢٠٠٢. وتعترم أذربيجان بوصفها عضوا في لجنة التنمية المستدامة، تقديم مساهمة بناءة لكفالة نجاح هاتين المناسبتين وتعزيز التنمية المستدامة للاقتصادات الضعيفة.

ختاما، أود أن أؤكد أننا جميعا نتحمل مسؤولية كبرى. ويجب علينا الآن أكثر من أي يوم مضى أن نتصرف بحكمة وأن نستخدم طاقاتنا ومواردنا لا لتصعيد الكراهية والعنف، وإنما لتعزيز السلام والعدل والاستقرار والتنمية في كوكبنا الضعيف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تولياميني كالوموه، نائب وزير الشؤون الخارجية والإعلام والإذاعة في ناميبيا.

السيد كالوموه (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة ليست دورة عادية. فنحن نجتمع في أعقاب الاعتداءات الإرهابية الخسيسة على نيويورك، مقر الأمم المتحدة؛ وواشنطن العاصمة؛ وبنسلفانيا. وإنما نعرب، مرة أخرى، عن عميق تعازينا لحكومة وشعب الولايات المتحدة. كما نود أن نعرب عن مشاعرنا لأسر الذين فقدوا أرواحهم في هذه الأحداث المأساوية المريعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وتؤكد ناميبيا من جديد إدانتها دون تحفظ لهذه الاعتداءات لإرهابية وجميع الاعتداءات الإرهابية الأخرى أينما وقعت.

وإننا في السياق نفسه، نعرب عن تعازينا لأسر الذين قضوا نحبهم في حادث تحطم الطائرة التابعة لشركة الخطوط الجوية الأمريكية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. كما نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية.

بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية بالاستناد إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من وثائق وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة.

وفي الوقت الحاضر، تحاول الدول الأعضاء في منظمة غوآم، التي تقع في أوروبا والقوقاس وآسيا الوسطى، تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتقوم من أجل بلوغ هذا الهدف، بالتعاون الفعال على إنشاء ممرات للنقل متعددة الاتجاهات، وعلى كفالة سلامتها وأمنها.

وفي إطار التعاون الإنساني، نعتبر المبادرة التي اتخذت زمامها منظمة غوآم والتي ترمي إلى إنشاء ممر ثقافي يربط بين أوروبا والقوقاس وآسيا من شأنه أن يعزز التعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم، مبادرة مشجعة جدا. وهناك مشاريع مشتركة في مجال السياحة سيكون لها دور هام أيضا.

ما فتى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم مساعدة فعالة إلى أذربيجان في التصدي للمسائل الإنمائية التي تواجهها. وتشعر حكومة أذربيجان، في الوقت نفسه، بقلق عميق إزاء الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي. وتحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قويا وقادرا على تقديم مساعدة فعالة في معظم الميادين المعقدة للتنمية. وتدعو أذربيجان الدول المانحة إلى زيادة القاعدة المالية للمساعدة الإنمائية الرسمية، على الصعيد المتعدد الأطراف ومن طرف وحيد على السواء. وينبغي لدى توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية، إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية.

الحروب وتقدم الغوث وتحقيق التنمية لمن هم في شديد الحاجة إليهما. إن برامجها وولاياتها عندما تزود بالأرصدة الكافية، تتمكن من مساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى التي تهدد مجتمعاتنا.

ولهذا، من المهم أن نؤكد من جديد، نحن الدول الأعضاء، التزامنا بمواصلة تقوية منظماتنا لكي تتصدى بفعالية لتحديات الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، نكرر مطالبتنا بإصلاح مجلس الأمن وبإضفاء الصبغة الديمقراطية عليه. فيجب أن يتسم مجلس الأمن بالشفافية وعدالة التمثيل. وقبل كل شيء، يجب أن يستجيب للدول الأعضاء وأن يخضع للمساءلة أمامها، فهو يصون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عنها.

والمؤتمر التاريخي الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ أسفر عن نتائج شكلت خطوة أولى هامة وحددت أهدافا يمكن تحقيقها لمعالجة المشاكل المتعلقة بهذه الآفة على جميع المستويات. ومن المطلوب الآن أن تبذل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة جهودا متضافرة لكي تكفل إحراز تقدم سريع لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي جلبت الدمار، وبخاصة في القارة الأفريقية.

ما فتى الإرهاب يتخذ سمة العولمة على نحو متزايد يثير القلق. وتنادي حركة بلدان عدم الانحياز منذ وقت بعقد مؤتمر دولي لمناهضة الإرهاب. وقد حان الوقت لكي تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء حول هذا المؤتمر. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أن ناميبيا وقعت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ونطالب الآخرين بأن يجذو حذونا.

وتود ناميبيا كذلك أن تعرب عن تعاطفها المخلص لحكومة الجزائر وشعبها في حزنهم على وفاة الذين قتلوا من جراء العاصفة الهوجاء وانزلاق الوحل هناك.

وأود أن أهنئ السيد هان على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وأن أؤكد له تعاون ناميبيا خلال فترة ولايته. كما أود أن أهنئ سلفه، سعادة السيد هاري هولكيري، للمهارات التي أتاحتها لعمل الجمعية العامة أثناء فترة رئاسته للدورة الخامسة والخمسين، فلقد سجلنا تحت قيادته القديرة بداية راسخة لتنفيذ إعلان قمة الألفية.

لقد حصل أميننا العام، السيد كوفي عنان، والأمم المتحدة على مكان بين الحائزين لجائزة نوبل للسلام. ولهذا، ولإعادة انتخاب الأمين العام بالإجماع في تاريخ سابق، تتقدم إليه ناميبيا بأحر التهاني. فهذه شهادة ممتازة على الاحترام والإعجاب العالميين اللذين يحصل عليهما من جميع الدول الأعضاء. إننا نتقدم إليه بأطيب التمنيات ونؤكد له دعمنا الكامل أثناء فترة ولايته الجديدة.

إننا نواجه اليوم تحديات متعددة يهدد بعضها وجود المجتمعات المحلية والأمم في المستقبل. وباعتماد إعلان الألفية التاريخي، تعهد زعماء العالم بالتصميم على التصدي للعقبات القديمة، وللعقبات الجديدة كذلك، التي تعرقل السلام والأمن. وبالتالي، فقد قطع التزام جليل بتعزيز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي لجميع الأفراد، مما يكفل عالما أفضل.

ومن خلال الأمم المتحدة، وبالإرادة السياسية القوية يمكن التصدي لأي تحد. فالأمم المتحدة هي الهيئة الدولية الوحيدة التي يمكنها أن تخدم مصالح جميع الدول. وهي محفل فعال واستشاري وتنظيمي للشؤون العالمية ويمكنها أن توجد الثقة بين الدول. ويمكنها إرساء السلام في المناطق التي مزقتها

وبعدما يقبل من ارتكبوا جرمي الرق والاستعمار واستفادوا منهما بأن يتحملوا مسؤوليتهم كاملة.

وتحيا ناميبيا تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت لمحاكمة الأفراد المتهمين بأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. وقد اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرًا خطة عمل وندھوك المعنية بالتصديق على المحكمة الجنائية الدولية وتنفيذها، بغرض التشجيع على التصديق على معاهدة هذه المحكمة في تاريخ مبكر. وتستعرض ناميبيا في الوقت الحالي تشريعها الوطني استعدادًا للتصديق على المعاهدة.

الاقتصاد العالمي الذي يركز على المعرفة يحدث ثورة في طبيعة التجارة والتمويل والعمالة والهجرة والبيئة والنظم الاجتماعية، فضلًا عن مفهوم الحكم وتطبيقه.

وناميبيا، مثلها مثل بلدان الجنوب الأخرى، تتوقع نتائج ملموسة من المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي سيعقد العام القادم في المكسيك. ومن مصلحة التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب أن تستكشف خيارات إضافية لتعبئة التمويل من أجل التنمية. وبالمثل، يمكن للاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، في الدوحة، قطر، أن يمهد الطريق أمام نظام تجاري دولي منصف يعود بالمنفعة المتبادلة على جميع البلدان، شريطة توفر الإرادة السياسية لذلك.

ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. الذي سيعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في العام المقبل، سيعبئ الزخم المطلوب للتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة والتميز. ويجب أن تولى الأهمية الواجبة والمطلوبة للتصحر وتعرية التربة وتدهور نوعية الأرض.

وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد عام ١٩٩٠ قطعنا التزامًا جماعيًا بأن نضع الأطفال في مركز الصدارة وبأن نرعاهم ونعلمهم ونحميهم من الأذى والاستغلال والحرب والضرر. ومع ذلك، ما زال عدد كبير جدا من الأطفال في مناطق كثيرة جدا من العالم محرومين من طفولة تنعم بالسلام. فلنغتنم فرصة انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل ونتخذ تدابير فعالة لجعل العالم صالحًا لجميع أطفالنا.

لقد بلغ وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أبعادًا مهلكة. وذكرنا الأمين العام بأن ما يقرب من ٢٢ مليون نسمة قضوا نجبهم من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبأنه من بين أكثر من ٣٦ مليون مصاب بهذا الفيروس في العالم كله، يعيش ٢٥,٣ مليون مصاب في أفريقيا جنوب الصحراء. فإذا أريد لنا أن ننجح في عكس مسار انتشار الفيروس بحلول عام ٢٠١٥، وهذا ما التزم به زعماء العالم في عدد كبير من المحافل، فيتعين على الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص العمل في شراكة قوية لمكافحة هذا الفيروس. وفي هذا الصدد، يشكل إنشاء الصندوق العالمي للإيدز والصحة لمكافحة وباء الإيدز وغيره من الأمراض المعدية مبادرة تحظى بالترحيب وتستوجب الإسهام السخي.

والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دربان بجنوب أفريقيا، كان بداية عملية يضطلع بها المجتمع الدولي للتصدي للمعاملة اللاإنسانية والوحشية لضحايا ممارسة العبودية والاستعمار الوحشية، وبخاصة الأفارقة. ولا تزال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي واستعمار الشعوب الأفريقية أقيم صفحات تاريخ القارة الأفريقية وأكثرها ذلًا. ولن تتعزز عملية تضييد الجراح إلا عندما

ولهذا، من المهم أن نؤكد من جديد، نحن الدول الأعضاء، التزامنا بمواصلة تقوية منظماتنا لكي تتصدى بفعالية لتحديات الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، نكرر مطالبتنا بإصلاح مجلس الأمن ورياضاء الصبغة الديمقراطية عليه. فيجب أن يتسم مجلس الأمن بالشفافية وعدالة التمثيل. وقبل كل شيء، يجب أن يستجيب للدول الأعضاء وأن يخضع للمساءلة أمامها، فهو يصون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عنها.

والمؤتمر التاريخي الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ أسفر عن نتائج شكلت خطوة أولى هامة وحددت أهدافا يمكن تحقيقها لمعالجة المشاكل المتعلقة بهذه الآفة على جميع المستويات. ومن المطلوب الآن أن تبذل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة جهودا متضافرة لكي تكفل إحراز تقدم سريع لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي جلبت الدمار، وبخاصة في القارة الأفريقية.

ما فتى الإرهاب يتخذ سمة العولمة على نحو متزايد يثير القلق. وتنادي حركة بلدان عدم الانحياز منذ وقت بعقد مؤتمر دولي لمناهضة الإرهاب. وقد حان الوقت لكي تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء حول هذا المؤتمر. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أن ناميبيا وقعت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ونطالب الآخرين بأن يحدو حذونا.

وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد عام ١٩٩٠ قطعنا التزاما جماعيا بأن نضع الأطفال في مركز الصدارة وبأن نرعاهم ونعلمهم ونحميهم من الأذى والاستغلال والحرب والضرر. ومع ذلك، ما زال عدد كبير جدا من الأطفال في مناطق كثيرة جدا من العالم محرومين من

لقد اتخذت أفريقيا خطوة هامة نحو درجة أكبر من الوحدة والتماسك بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. ويجب أن تسفر هذه الخطوة الهائلة عن تكامل أوثق للقارة وأن تُعطى أفريقيا قدرة تنافسية أكبر في سوق تزداد اتساما بالعالمية.

لقد حصل أميننا العام، السيد كوفي عنان، والأمم المتحدة على مكان بين الحائزين لجائزة نوبل للسلام. ولهذا، ولإعادة انتخاب الأمين العام بالإجماع في تاريخ سابق، نتقدم إليه ناميبيا بأحر التهاني. فهذه شهادة ممتازة على الاحترام والإعجاب العالميين اللذين يحصل عليهما من جميع الدول الأعضاء. إننا نتقدم إليه بأطيب التمنيات ونؤكد له دعمنا الكامل أثناء فترة ولايته الجديدة.

إننا نواجه اليوم تحديات متعددة يهدد بعضها وجود المجتمعات المحلية والأمم في المستقبل. وباعتماد إعلان الألفية التاريخي، تعهد زعماء العالم بالتصميم على التصدي للعقبات القديمة، وللعقبات الجديدة كذلك، التي تعرقل السلام والأمن. وبالتالي، فقد قطع التزام جليل بتعزيز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي لجميع الأفراد، مما يكفل عالما أفضل.

ومن خلال الأمم المتحدة، وبالإرادة السياسية القوية يمكن التصدي لأي تحد. فالأمم المتحدة هي الهيئة الدولية الوحيدة التي يمكنها أن تخدم مصالح جميع الدول. وهي محفل فعال واستشاري وتنظيمي للشؤون العالمية ويمكنها أن توجد الثقة بين الدول. ويمكنها إرساء السلام في المناطق التي مزقتها الحروب وتقديم الغوث وتحقيق التنمية لمن هم في شديد الحاجة إليهما. إن برامجها وولاياتها عندما تزود بالأرصدة الكافية، تتمكن من مساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمالاريا والأمراض الأخرى التي تهدد مجتمعاتنا.

الأفريقي مؤخرًا خطة عمل وندهوك المعنية بالتصديق على المحكمة الجنائية الدولية وتنفيذها، بغرض التشجيع على التصديق على معاهدة هذه المحكمة في تاريخ مبكر. وتستعرض ناميبيا في الوقت الحالي تشريعها الوطني استعدادا للتصديق على المعاهدة.

الاقتصاد العالمي الذي يركز على المعرفة يحدث ثورة في طبيعة التجارة والتمويل والعمالة والهجرة والبيئة والنظم الاجتماعية، فضلا عن مفهوم الحكم وتطبيقه.

وناميبيا، مثلها مثل بلدان الجنوب الأخرى، تتوقع نتائج ملموسة من المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي سيعقد العام القادم في المكسيك. ومن مصلحة التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب أن تستكشف خيارات إضافية لتعبئة التمويل من أجل التنمية. وبالمثل، يمكن للاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، في الدوحة، قطر، أن يمهد الطريق أمام نظام تجاري دولي منصف يعود بالمنفعة المتبادلة على جميع البلدان، شريطة توفر الإرادة السياسية لذلك.

ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. الذي سيعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في العام المقبل، سيعبئ الزخم المطلوب للتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة والتميزة. ويجب أن تولى الأهمية الواجبة والمطلوبة للتصحر وتعرية التربة وتدهور نوعية الأرض.

لقد اتخذت أفريقيا خطوة هامة نحو درجة أكبر من الوحدة والتماسك بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. ويجب أن تسفر هذه الخطوة الهائلة عن تكامل أوثق للقارة وأن تُعطى أفريقيا قدرة تنافسية أكبر في سوق تزداد اتساما بالعالمية.

طفولة تنعم بالسلام. فلنغتنم فرصة انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل وتتخذ تدابير فعالة لجعل العالم صالحا لجميع أطفالنا.

لقد بلغ وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أبعادا مهلكة. وذكرنا الأمين العام بأن ما يقرب من ٢٢ مليون نسمة قضوا نحبهم من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبأنه من بين أكثر من ٣٦ مليون مصاب بهذا الفيروس في العالم كله، يعيش ٢٥,٣ مليون مصاب في أفريقيا جنوب الصحراء. فإذا أريد لنا أن ننجح في عكس مسار انتشار الفيروس بحلول عام ٢٠١٥، وهذا ما التزم به زعماء العالم في عدد كبير من المحافل، فيتعين على الحكومات والاجتمع المدني والقطاع الخاص العمل في شراكة قوية لمكافحة هذا الفيروس. وفي هذا الصدد، يشكل إنشاء الصندوق العالمي للإيدز والصحة لمكافحة وباء الإيدز وغيره من الأمراض المعدية مبادرة تحظى بالترحيب وتستوجب الإسهام السخي.

والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دربان بجنوب أفريقيا، كان بداية عملية يضطلع بها المجتمع الدولي للتصدي للمعاملة اللاإنسانية والوحشية لضحايا ممارسة العبودية والاستعمار الوحشية، وبخاصة الأفارقة. ولا تزال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي واستعمار الشعوب الأفريقية أقيم صفحات تاريخ القارة الأفريقية وأكثرها ذلا. ولن تتعزز عملية تضميد الجراح إلا عندما وبعدما يقبل من ارتكبوا جرمي الرق والاستعمار واستفادوا منهما بأن يتحملوا مسؤوليتهم كاملة.

وتحیی نامیبیا تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت لمحاكمة الأفراد المتهمين بأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. وقد اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب

الزراعية. واكتسبت أنغولا شهرة ميزتها بأن بها أكبر عدد من المتورين وأكبر عدد من الألغام الأرضية. وهذا ليس عدلاً؛ ولا يمكن أن يكون من العدل. فهذه الفئات البشعة التي ارتكبتها يونيتا، علاوة على سجل الجماعة المتواصل في النفاق والتفاوض بسوء نية على نحو مستمر، أرغمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٨، على إعلان أن سافمبي، قائد جماعة يونيتا، مجرم حرب.

وبعد أن حسم مجلس الأمن الدولي عن اقتناع على اعتبار يونيتا الجهة المسؤولة عن انتهاك بروتوكول لوساكا واستئناف الحرب، فرض عليها الجزاءات. ولئن كانت الجزاءات فعّالة من جوانب هامة كثيرة، فإن هناك حاجة لاتخاذ تدابير ملموسة أكثر من جانب البلدان الأعضاء لتشديد تلك الجزاءات حتى تصبح أكثر فعالية. وفي هذا الصدد تتحمل البلدان الأفريقية التزامات خاصة أكبر من غيرها. وينبغي أن تشدد الجزاءات في المجالات التي حددها آلية الرصد المعنية بالجزاءات المفروضة على يونيتا، مثل تجميد ممتلكات يونيتا وحساباتها المصرفية وإغلاق مكاتب تمثيل يونيتا في الخارج، التي تعمل الآن تحت غطاء مفضل بأسماء تبدو بريئة ولكنها في الحقيقة تواصل تعزيز أنشطة يونيتا وتخدم قضيتها الشريرة. ولا بد أن يرد المجتمع الدولي رداً أكثر حسماً على تحدي يونيتا المتكرر لقرارات مجلس الأمن. وبتخاذ المجتمع الدولي لإجراء أكثر صرامة ضد يونيتا، فإنه يساعد على إنهاء معاناة شعب أنغولا ودموعه وآلامه التي طال أمدها.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشعر ناميبيا بالتشجيع إزاء التقدم الذي تحقق في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقد ثبت وقف إطلاق النار حتى الآن على الرغم من خرقه وحدوث بعض الانتهاكات له، خاصة في الجزء الشرقي من البلد. وقد أدى استمرار احتلال قوات العدوان لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خلق معاناة

وعلاوة على ذلك، اعتمد رؤساء الدول والحكومات المبادرة الأفريقية الجديدة، المسماة الآن بالشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا، وهدفها الرئيسي القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى دعم ومساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ هذه الشراكة الجديدة.

واسمحوا لي بأن أؤكد أن المبادرات التي اتخذتها اليابان وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة في إطار مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية، ومحلل الصين - أفريقيا والقانون الأفريقي للنمو والفرص على التوالي يمكن أن تكمل جهود البلدان الأفريقية الساعية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وإننا نهنئ شعب تيمور الشرقية على نضاله للحصول على الاستقلال وعلى إجراء الانتخابات لأول جمعية دستورية بنجاح. ونشيد بالأمم المتحدة للدور الهام الذي اضطلعت به في تيمور الشرقية. ونتمنى لشعب تيمور الشرقية كل النجاح في تعمير وتأهيل بلده ونطالب المجتمع الدولي بأن يكون سخياً في دعمه لشعب تيمور الشرقية في هذه المرحلة البالغة الصعوبة من بناء دولته.

يوافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مرور ٢٦ عاماً على استقلال جمهورية أنغولا. ولكن شعب أنغولا ظل يعاني منذ ما يزيد على ربع قرن من حرب وحشية مدمرة. وقد عانى من هجمات إرهابية بشعة ضد أهداف مدنية، شملت مؤخرًا هجمات على قطار ركاب وحافلات لنقل التلاميذ، واحتطاف تلاميذ المدارس، والهجوم على المستشفيات، وتدمير الهياكل الأساسية دون مبرر. وكل هذه الأعمال تمت بأيدي الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وقتل عشرات الآلاف من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وزرعت الألغام الأرضية في الحقول

إنسانية مؤسفة وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتود ناميبيا أن تذكّر أعضاء الأمم المتحدة مرة أخرى بأنه حدث انتهاك لمبدأ أساسي من مبادئ هذه المنظمة دون عقاب، عندما ارتكب بعض أعضائها عملا عدوانيا مكشوفاً ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل والأكثر مدعاة للأسف عندما تنخرط البلدان المعتدية في نهب واستغلال ثروات الكونغو الطبيعية بلا رحمة. وإننا نكرر التأكيد هنا على أن العدوان ينبغي أن يرفض ويدان أينما وحينما يقع. ولا يجوز الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بانتهاك مبادئ الميثاق المتعلقة بالعدوان. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يساعد شعب الكونغو على إعمار بلده وتأهيله.

لقد آن الأوان لأن ينفذ مجلس الأمن قراراته دون مزيد من التأخير ويوافق على قوام القوات التي ستنتشر ضمن المرحلة الثالثة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع وضع متطلبات واحتياجات عملية السلام هذه في الاعتبار التام - من حيث حجم البلد وافتقاره إلى الهياكل الأساسية. ولا يجوز للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يخذلا شعب الكونغو هذه المرة.

وإننا سعداء بزيادة جهود مجلس الأمن والاهتمام الجدي من جانب المجتمع الدولي تجاه سيراليون، التي بدأت الآن تسترد عافيتها. ولا بد للمجتمع الدولي أن يظل مشاركاً بنشاط مع شعب أنغولا المحب للسلام ويستمر في مساعدته على بناء السلام والتعمير.

يعلنا التاريخ أن ما من دولة قائمة بالإدارة تخلت عن السلطة كبادرة على حسن النية، وأن ما من عملية سلام كانت خالية من المشاكل، وأن الأطراف في الصراع من الطبيعي أن تكون بينها خلافات. ولكن مهما كان حجم المصاعب فإن ذلك لا يبرر تخلي الأمم المتحدة عن خطة التسوية للصحراء الغربية. وأي محاولة لإضفاء الشرعية، بأي

شكل أو صورة، على الوضع الحالي في الصحراء الغربية ليس لها ما يبررها وتعد خروجاً على إعلان الأمم المتحدة بإلغاء الاستعمار وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولن يؤدي تجاهل تطلعات شعب الصحراء الباسل إلا إلى تعطيل إحلال السلام الدائم في المنطقة. إن الابتعاد عن خطة الأمم المتحدة للتسوية سيحرم الشعب الصحراوي من حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال. وأي خطة غير رسمية أو سوى ذلك تحرم الشعب الصحراوي من حقه المشروع في التعبير عن نفسه من خلال استفتاء حر ونزيه ومحيد لتقرير المصير، سترفضها ناميبيا ولن تتضمن إليها .

لا يوجد شعب يمكن أن يصون السلم والأمن أو يبني رفاهة على عجز وبؤس الآخرين المدقع، لا سيما جيرانه. وإن شعب فلسطين، بل والمجتمع الدولي، يصرخان من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وهما يصرخان من أجل إحلال السلام بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل. وقد آن الأوان للاستماع إلى ذلك النداء. ولا يمكن إنكار حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أرضه أو المساومة على ذلك الحق. وستستخدم إقامة دولة فلسطينية مصالح إسرائيل، والأمن والسلام، والشرق الأوسط بكامله، والعالم بأسره على خير وجه. ولا يزال قراراً لمجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يشكلان الأساس لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

فلنواصل بذل جهود جماعية متمسمة بالتصميم لتعزيز السلام والتنمية في جميع أركان العالم، لكي يتسنى لأطفالنا وأحفادنا أن يعيشوا في عالم يظله السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد غيديميناس شيركشنيش، رئيس وفد ليتوانيا.

مشتركة. والواقع أن العالم أدرك في ١١ أيلول/سبتمبر مدى ضخامة الدفاعات التي سيتطلبها ذلك.

ويرتبط الإرهاب ارتباطا وثيقا بالفقر المدقع والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان، والصراعات العرقية، وانتشار الأسلحة والاتجار بالمخدرات. ومن ثم فمن الضروري في الأجل الطويل وضع وتنفيذ سياسة شاملة لمناهضة الإرهاب تغطي جميع المناطق والقارات.

وأود أن أعرب مرة ثانية من هذا المنبر عن إدانة دولتي القوية للأعمال الإرهابية وأن أؤكد مجددا تضامنا مع شعب الولايات المتحدة. وقد أيدت ليتوانيا في أعقاب الهجمات الإرهابية مباشرة الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بما فيها قرار منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي بتطبيق المادة ٥ من معاهدة واشنطن. وقد قررت حكومتي أن تمنح ترخيصا دبلوماسيا بتحليق طائرات حكومة الولايات المتحدة وهبوطها.

وكان من الخطوات الهامة الرامية إلى مكافحة الإرهاب واتقائه اتخاذ مجلس الأمن قرارا غير مسبوق، هو القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). والأمر يرجع الآن إلى الحكومات في التصرف دون إبطاء في تنفيذ متطلبات القرار التفصيلية.

وينبغي أن تقدم الجمعية العامة أيضا إسهاما خاصا بها، وذلك بالتعجيل قبل كل شيء بعملها على إعداد مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

وتشمل الخطوات القانونية التي يتعين على الدول الأعضاء اتخاذها على الصعيد المحلي التصديق على صكوك الأمم المتحدة المتعددة الأطراف الـ ١٢ التي تتوخى بشكل مباشر قمع الإرهاب. وقد نشطت ليتوانيا

السيد شيركشنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن أعمق تعازينا لأسر ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع يوم الاثنين في حي كوينز، بنيويورك.

ومن دواعي سروري بصفة خاصة أن أرى السيد هان يدير أعمال الجمعية العامة خلال هذه الدورة. وأود أن أؤكد له مساندة وفدي الكاملة في جميع الجهود التي يبذلها. وأود أيضا أن أزجي تهنيتي للسيد كوفي عنان لانتخابه أميننا عاما لفترة ولاية ثانية.

كما أن من دواعي ارتياحنا البالغ أن ننضم إلى غيرنا من المتكلمين في تهنئة السيد كوفي عنان لمنحه جائزة نوبل للسلام. ونشعر بالاعتزاز لأن جائزة نوبل في عيدها المئوي كرّمت أيضا الأمم المتحدة بأسرها. وكما يبين الأمين العام بحق، فإن هذا "يتحدانا أن نفعل المزيد، وأن نتفوق". ومن مسؤوليتنا أن نكفل تصدّر المنظمة للجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والأمن في العالم.

وتحتفل ليتوانيا هذا العام بالذكرى العاشرة لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وراقبت أمتنا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بفخر رفع العلم الليتواني لأول مرة في الأمم المتحدة.

وقد رأينا في غضون السنوات العشر التي انقضت تحولاً سريعاً في النظام العالمي. فقد انكمش العالم المحيط بنا بسرعة لا تصدق. وجعلتنا المنافع العائدة من العولمة أكثر اعتماداً على بعضها البعض وبالتالي أكثر تعرضاً للظواهر المعقدة التي تؤثر في استقرار مجتمعاتنا وأمنها.

ولا يعترف الإرهاب بالحدود الوطنية. بل يتخطاها إلى الأراضي الدولية، مهما بلغت الدفاعات التي نقيمها من البراعة. فلن يكون من الممكن إيجاد آليات دفاعية ناجحة إلا من خلال بذل المجتمع الدولي جهوداً

تركيزاً واضحاً على الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي ومحاربة الانتشار.

وقد أذكت النتائج التي تمخض عنها مؤتمر المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الأمل في إيلاء الاعتبار للشواغل الواسعة النطاق إزاء تأخر دخول هذه المعاهدة إلى حيز النفاذ. ونأمل أيضاً في أن لا يعلق تنفيذ الخطوات الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠٠٠. ويُرجى بالمثل أن تعزز المشاورات الثنائية المكثفة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن وضع إطار استراتيجي جديد تفاهما مشتركا وأن توفر أساساً لإجراء تخفيضات كبيرة في جميع فئات الأسلحة النووية، تمشياً مع الالتزامات المقطوعة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولا يزال تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أيضاً من الأولويات العاجلة.

وقد تمخض المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١ عن برنامج للعمل واستراتيجية وعن الزخم السياسي اللازم لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها. ويلزم القيام بعملية متابعة لمعالجة السمسة فيها ووضع علامات عليها ونقلها وللإضافة إلى التدابير المتفق عليها حتى الآن. ونرى في الوقت ذاته أن التزام الدقة في تنفيذ برنامج العمل سيحدث تغييراً حقيقياً في نهاية المطاف.

وقد أثبت التاريخ أن الدول الديمقراطية التي تنعم بالرخاء توفر أكثر الأجواء ملاءمة للأنشطة البشرية. وينبغي لذلك أن تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها لتعزيز التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة. وأود أيضاً

بالفعل جهودها المبذولة للانضمام إلى الاتفاقيات الخمس الباقية.

ولا ينبغي في هذا المسعى إغفال خبرة الهيئات الدولية الأخرى وممارستها في مكافحة الإرهاب. فقد نجح مجلس أوروبا على سبيل المثال في إعداد عدد من المعاهدات، كالاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين وبروتوكولاتها، وهكذا. ويمكن الاستفادة بخبرة هذه المنظمة الإقليمية أيضاً في مجال منع الجريمة وغسل الأموال والفساد. وجدير بالتنويه أن صكوك منظومة المعاهدات الأوروبية مفتوحة أيضاً للدول غير الأعضاء.

وفي الأسبوع الماضي فقط، اعتمد ١٧ من قادة المنطقة، ومنهم زعماء من بلدي، لدى اجتماعهم في وارسو في مؤتمر لقادة دول أوروبا الوسطى والشرقية بشأن الكفاح المشترك ضد الإرهاب، إعلاناً بشأن التعاون في مناهضة الإرهاب وخطة عمل لمجابهته. وهي ترمي إلى تحسين التعاون بين دوائر المخابرات والجمارك والشرطة، والحملة على غسل الأموال والاتجار بالمخدرات.

أما التحديات التي يشكلها العالم المتسم بالعمولة فهي متنوعة ومتراصة. وهي تتطلب إجراءات متعددة الأنواع والجوانب. وينبغي لذلك تكريس القدر الواجب من الاهتمام والموارد لمشاكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلاً عن استئصال شأفة الفقر والتنمية المستدامة.

وأود أن أنوه في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذته منذ أسابيع قليلة فقط للجنة الأولى بشأن التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وبشأن الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. فهو يركز

الفاعلة. وذلك الاجتماع سيحدد أهدافا استراتيجية تنوحي تماشك السياسات العامة بغية تمكين البلدان التي تتفاوت مستويات تنميتها الاقتصادية من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يكون لمؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص دور مهم في عملية التنمية.

لقد بيّنت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مدى هشاشة الأمن الدولي. وعلاوة على ذلك، وفي دفاعنا عن قيمنا المشتركة - الحرية والديمقراطية والانفتاح - لا يمكن لأية دولة أن تبقى بمنأى عن الأحداث أو تتصرف بمفردها. وعلى كل دولة أن تدلي بدلوها في دعم الاستقرار الإقليمي والدولي.

وتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والحضارات ينبغي أيضا أن يكون في مقدمة اهتماماتنا. ذلك أن وجود تفاهم أفضل وقيم مشتركة متعارف عليها سيعزز الثقة والتسامح بين البشر، ويجول دون انتشار التعصب والعنف والإرهاب. وقد ساهمت ليتوانيا في هذه الأهداف باستضافتها المؤتمر الدولي للحوار بين الحضارات في نيسان/أبريل من هذا العام.

ومما يكتسب أهمية قصوى بالنسبة لليتوانيا أن تشارك بنشاط في المنظمات الدولية، وأن تساهم في جهود حفظ السلام. وقد دأبنا على توفير ضباط الشرطة المدنية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عن طريق نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وقواتنا تعمل في منطقة البلقان منذ بداية التدخل الدولي في تلك المنطقة. وقبل بضعة أيام فقط وضعنا فرقة طبية ليتوانية تحت تصرف نظام الترتيبات الاحتياطية، وهو إسهام صغير ولكنه إسهام تمس الحاجة إليه في الأمم المتحدة. وهما قريب ستتقدم ليتوانيا بطلب للحصول على العضوية الكاملة في لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد التابع للأمم المتحدة.

أن أشدّد على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

واليوم نواجه تحديات عالم متسم بالعولمة، تنجم عن سرعة تطور التقنيات وعن الإهمال البشري. وبالرغم من أن هذه التحديات ليست على نفس القدر من وضوح الصراعات العسكرية المكشوفة، إلا أنها لا تقل عنها تهديدا بالخطر. إذ يمكن للبيئة التي تعرضت للتدمير والتدهور أن تسبب صراعات على نطاق غير مسبوق.

وعلىنا ألا ندخر أي جهد لتحرير البشر من ظروف الفقر المدقع المهينة. وينبغي أن تستكمل المساعدات والترتيبات التجارية الجديدة وتخفيف عبء الدين بالتزامات حازمة بتخفيض الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية، واتخاذ تدابير لدعم التعليم. وهذه الالتزامات ينبغي أن تنعكس، أولا وقبل كل شيء، في السياسات الوطنية للدول فرادى، وفي الوقت ذاته، في جداول أعمال المنظمات الدولية. وقد ألزمت أنفسنا، في هذا الصدد، بضمان نجاح الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وينبغي أن يكون لمؤتمر القمة في جوهانسبرغ إسهامات ملموسة في القضاء على الفقر وفي تعزيز الأساليب المستدامة للإنتاج والاستهلاك. وفي هذا الصدد، تسعى حكومة ليتوانيا، في سياستها الداخلية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي لا تضر بنوعية البيئة بصفة عامة. وهي تعطي الأولوية للنهوض بالاستثمار الذي يستهدف منع التلوث واستخدام الوقود النظيف ومصادر الطاقة النظيفة والحد من الفاقد وغير ذلك من التكنولوجيات البيئية التقدمية.

وينبغي أن يركز المؤتمر الدولي لتمويل التنمية على تعبئة أفضل للموارد المالية واستخدامها على نحو أكثر فعالية، وإيجاد وسائل لزيادة كفاءة التعاون بين كل الجهات الإنمائية

المسائل المتصلة بمكافحة ومنع الإرهاب والجريمة المنظمة وغسل الأموال. وسنسى أيضا إلى تكثيف التعاون فيما يتعلق بوضع معايير للديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان.

وفي إطار عمل مجلس أوروبا، ستركز الرئاسة الليتوانية أساسا على مكافحة الإرهاب، ودعم عملية توسيع مجلس أوروبا، وتعزيز التعاون الإقليمي، وكفالة فعالية أداء المنظمة. ويهدف بناء مجتمع عصري يشمل كل أوروبا، سنواصل العمل من أجل إنشاء هوية أوروبية أوسع، ومشاطرة أفضل ممارسات مجلس أوروبا مع المنظمات والدول الأخرى، وتعميق تأثير مجلس أوروبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ألفريد كارلوت، رئيس وفد جمهورية فانواتو.

السيد كارلوت (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتوجه إلى الرئيس بتحيات حكومة وشعب جمهورية فانواتو. وأود أن أنقل إليه اعتذار حكومة بلادي عن عدم تمكنها من أن تكون ممثلة هنا على المستوى الوزاري، وذلك بسبب انعقاد برلماننا في الوقت الراهن. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه إليه بتهانئ حكومة بلادي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. كما أود أن أشيد بسلفه الذي أدى باقتدار دورا حاسما في توجيه دفة الدورة الخامسة والخمسين.

وإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن أهني الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية على رأس هذه الهيئة العالمية الموقرة. إن حكمته وتعاطفه الأكيدين مطلوبان الآن أكثر من أي وقت مضى ليقود هذه المنظمة في الظروف الحالية.

يشرفني عظيم الشرف أن أقف اليوم أمام الجمعية العامة لأدلي ببيان باسم حكومتنا وشعب جمهورية فانواتو في

وعضويتنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ستوطد الروابط المؤسسية والاقتصادية والأمنية في منطقتنا. وليتوانيا تبذل قصارى جهدها حتى تكون مستعدة لمواجهة تحديات أسرة الديمقراطيات الأطلسية الموحدة. وعمل مجموعة فيلنيوس للبلدان الـ ١٠ التي استحدثت قبل بضع سنوات وبدأت عملها في فيلنيوس، يقدم الدليل على قدرة دول المنطقة على تعزيز الشفافية والشراكة والقيم المشتركة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تركز ليتوانيا على الجهود التعاونية العملية لتشجيع التحول الديمقراطي والاقتصادي في كل أنحاء المنطقة. وفي غضون العقد الماضي، تحول تعاملنا مع بولندا إلى شراكة وثيقة. كما أن التعاون البلطقي الثلاثي النشط، أصبح جزءا من تعاون أوسع بين بلدان البلطيق وبلدان الشمال. والتعاون الممتاز القائم عبر الحدود مع منطقة كالينغراد حفز على العديد من التطورات الدينامية.

وقبل عدة أيام فقط، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تولت ليتوانيا رئاسة لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا. وهذا المجلس الذي يعتنق القيم المشتركة للديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، يتمتع فعلا بتاريخ طويل من علاقات التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها، وعلى الأخص في مجال حقوق الإنسان. والجهود المشتركة التي بذلتها مؤخرا الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا لتيسير الانتعاش الاقتصادي في جنوب شرق أوروبا أثبتت أهميتها القصوى بالنسبة لشعوب المنطقة، وفتحت صفحة جديدة من التعاون بين هذه المنظمات.

وسوف تسعى ليتوانيا، أثناء رئاستها، إلى تنشيط الحوار بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ونحن نشجع إجراء تبادل منتظم للآراء بشأن

لتحقيق أهداف إعلان الألفية. وترى فانواتو أنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يعمل من أجل بلوغ تلك الغاية.

وحقق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في بروكسل في أيار/مايو من هذا العام نجاحا كبيرا، وأصدر إعلان وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ونقدّر رأي الأمين العام القائل بأن هذا الإعلان يؤكد من جديد المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن دعم مبادئ الكرامة الإنسانية، والمساواة، والعدالة، وعن ضمان جعل العولمة تصبح قوة إيجابية لجميع شعوب العالم. ونرى أنه بدون المشاركة المنسقة من منظومة الأمم المتحدة بأكملها فلن تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أي تقدم يُذكر.

إن حكومة فانواتو، أسوة بحكومات أخرى في مختلف بقاع العالم، تلتزم بتحسين مركز المرأة، ومن الثابت أن المرأة في فانواتو محرومة من حقوق كثيرة في معظم القطاعات. وفي عام ١٩٩٥ صدّقت فانواتو بالإجماع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتبعا لذلك، تركّز حكومة فانواتو اهتمامها على هذه الاتفاقية باعتبارها الأساس الذي تقيم عليه برامجها الخاصة بحقوق المرأة وتنميتها في فانواتو.

وأدى الافتقار إلى الموارد إلى تأخير فانواتو في تقديم تقريرها الأول والثاني. ومع ذلك، تعترف حكومة بلادي بأهمية هذه التقارير من حيث تعزيز ورصد متطلباتها لتنمية مواردها البشرية، وبالتالي فإنها تضاعف جهودها في إعداد هذه التقارير. والواقع أنه ما من بلد يمكنه أن يبدد نصف موارده البشرية.

ولا تزال فانواتو متمسكة بتعهداتها والتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. ومنذ أن صدّقت حكومة فانواتو على هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٢، فإنها ما فتئت تنفذ

وقت حزين تكاد تعجز فيه الكلمات عن التعبير عن عمق مشاعرنا. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص مواساة وتعازي حكومتنا وشعب فانواتو لأسر وأصدقاء ضحايا المأساة التي حلت بمدينة نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وبسبب هذه الأحداث، اضطرت الجمعية العامة، منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، أن تعلق الجزء الأكبر من جدول أعمالها، بما في ذلك هذه المناقشة العامة بين رؤساء الدول والحكومات.

ومن المفارقات العجيبة أنه كلما أصبح العالم أكثر تمدنا ازداد تعرضا لخطر تلك الأعمال الإرهابية اللاإنسانية. ويجري الإحساس بآثار هذه الأنشطة الإرهابية في كل أنحاء المعمورة، كما أن الدول الصغيرة مثل بلادي، تعاني هي الأخرى مع بقية المجتمع الدولي. ولو كان هناك أي خير انبثق عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الخسيسة فهو أن دول العالم أصبحت أكثر اتحادا عن أي وقت مضى في إدانة هذه الأعمال الإرهابية المروعة وفي التعاون من أجل القضاء عليها. وقد اتخذت حكومتنا الخطوات اللازمة لتحسين حالة الأمن، وهي تعمل في تعاون وثيق مع الدول الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ من أجل بناء وتعزيز السلام والأمن في منطقتنا.

ولا يمكن أن يستتب السلام والأمن العالميان في مثل هذا المناخ الذي يتسم بوجود اختلافات مستمرة بين آراء الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية. ويتجلى أثر عدم إحراز تقدم حول هذا الموضوع في حالة الجمود السائدة في مؤتمر نزع السلاح: فلم تنفذ الاتفاقات التي كان قد تم التوصل إليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠؛ كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ؛ والنفقات العسكرية العالمية ما زالت تتزايد. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود الملتزمة والاستراتيجية المبتكرة

يؤكد الالتزام الممتاز للجنة الـ ٢٤ في مداولاتها حول حق الشعوب في تقرير مصيرها. إلا أن هناك أولئك الذين ما زالوا ينتظرون ممارسة هذا الحق. وفي المناقشة العامة الجارية في هذه الدورة، يسرني أن ألاحظ أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يذكر بشكل خاص بابوا الغربية.

ويعتزم الأمين العام أن يعزز جهودنا لمساعدة إندونيسيا في السعي إلى إقامة مجتمع ديمقراطي وإلى معالجة المجموعة الواسعة من القضايا المعقدة التي تواجه ذلك البلد. ويبرز الأمين العام أيضا جهود السلطات الإندونيسية في تعزيز النهوض بحقوق الإنسان، والتوصل إلى حلول سلمية لمشاكل بابوا الغربية وآسيه ومالوكو. وفي محفل جزر المحيط الهادئ الثاني والثلاثين المنعقد في ناورو، أعرب قادة بلدان المحفل عن قلقهم المستمر إزاء العنف والخسائر في الأرواح في مقاطعة بابوا الغربية الإندونيسية. وطالب المحفل كذلك السلطات الإندونيسية بأن تمكّن كل الأطراف في بابوا الغربية من إسماع صوتهم بغية التوصل إلى حل سلمي. ورحّب قادتنا بالمقترحات الأخيرة بشأن منح تلك المقاطعة حكما ذاتيا خاصا، التي تم تقديمها إلى الجمعية الوطنية لإندونيسيا، بينما حثوا كل الأطراف على حماية ومساندة حقوق الإنسان لجميع سكان بابوا الغربية.

ويسرني غاية السرور أن أبلغ الجمعية العامة أن حكومة فانواتو قد وافقت على أن تستضيف حلقة دراسية تعقدتها لجنة الـ ٢٤ الخاصة المعنية بإهاء الاستعمار في بورت فيل، فانواتو في أيار/مايو من العام المقبل. ونحن نتطلع إلى عقد ذلك الاجتماع الهام.

وتود جمهورية فانواتو أن تنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره الشامل بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام وفريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. إن فانواتو من البلدان الداعمة لدور الأمم المتحدة في حفظ السلام في تيمور

قرارات وتضطلع بأنشطة تعزز النهوض بوضع الأطفال في مجتمعنا. وقد أُعيد تنشيط اللجنة الوطنية للطفولة التي تضم في عضويتها كل من لهم مصلحة في هذا الموضوع، واعترف بها رسميا باعتبارها هيئة تنظيمية لتنسيق حقوق الأطفال والإشراف على أعمالها في كل أنحاء الوطن.

وسهّلت المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة للانتخابات الوطنية في فيجي بشكل كبير في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في ذلك البلد. ونرحب بالتركيز الجديد على دعم المؤسسات وتحفيز المشاركة المحلية. كما نرحب بالجهود الأخرى الرامية إلى نشر أنشطة شعبية المساعدة الانتخابية كما تشمل تنسيق أنشطة المراقبين الأجانب في الانتخابات المقبلة، خصوصا في تيمور الشرقية وفي جزر سليمان فيما نأمل. ونشيد بالأمم المتحدة لمساعدتها في تمكين مواطني الدول الأعضاء في التمتع بقوة الديمقراطية.

ونعترف بجهود الأمم المتحدة في تضييق الفجوة بين معايير حقوق الإنسان وتنفيذ تلك المعايير. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فما زالت هناك تحديات تتمثل في ضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. وجمهورية فانواتو طرف في معظم معاهدات حقوق الإنسان الأساسية. ونرى أن هناك حاجة مستمرة إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية من أجل ضمان تنفيذ اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي وقّعت عليها. وهذا مجال ينبغي أن تتبع فيه الأمم المتحدة نهجا يقوم على أساس الاحتياجات الفعلية، وأن تضع تقييما واقعا للآليات الموجودة فيه.

إن شعب تيمور الشرقية، الذي انتخب بالفعل جمعياته التأسيسية، سوف ينتخب بشكل ديمقراطي رئيسه، وسيمارس عما قريب سيادته الكاملة على إقليمه بأسره؛ وهذا التطور الإيجابي يمثل قفزة هائلة في هذا الصدد. وهذا

أن الوقاية ينبغي أن تكون هي الدعامة الأساسية لمكافحة الإيدز في المنطقة.

ولا ينبغي للعدد المنخفض نسبيا لحالات الإيدز المبلغ عنها في عدد من بلداننا أن يؤدي إلى التراخي لأنه ما إن يستفحل المرض، تصبح العناية والعلاج في غاية التكلفة. وفي هذا الصدد، ترحب فانواتو بإنشاء صندوق دولي لمكافحة الإيدز، ونود أن نعرب عن تقديرنا للحكومات والمؤسسات والشركات الخاصة التي أعربت عن دعمها له بالفعل. وفي هذه الأثناء ينبغي للاستراتيجيات والخطط الرامية إلى تعبئة الموارد أن تأخذ في الاعتبار الأولويات المتنافسة للدول الأصغر مثل فانواتو والقيود التي تواجهها هذه الدول.

وختاماً، فإن وفد فانواتو يؤكد من جديد تأييده للدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ضمان أن يصبح العالم مكاناً أكثر أمناً لنعيش فيه، واقتناعه بذلك الدور.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود، سيدي الرئيس، أن أقرأ عليكم البيان الذي كان من المقرر أن يبدلي به السيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية أحمد ماهر السيد، والذي حالت ظروف طارئة دون حضوره إلى نيويورك ومشاركته في هذا النقاش العام.

”يسعدني أن أعرى لكم ومن خلالكم إلى شعب كوريا الصديق عن خالص التهنية على الثقة الكبيرة التي أولتها لكم الجمعية العامة لانتخابكم لرئاستها للدورة الحالية. وأن أؤكد لكم نيتنا الصادقة في التعاون معكم من أجل تأمين النجاح لأعمالنا وجهودنا التي أتق - من واقع معرفتي الشخصية بقدراتكم وخصرتكم وكفاءتكم - أنها ستكفل بالنجاح على طريق تفعيل الميثاق وتعميق إسهامه في بناء عالم أفضل.

الشرقية والبوسنة، وقد ساهمت بقوات للشرطة المدنية في مبادرتي الأمم المتحدة هاتين لحفظ السلام. ولا تزال حكومة فانواتو ملتزمة بارتباطات حفظ السلام في المستقبل. وقامت فانواتو أيضاً برصد عملية السلام في بوغانفيل إلى جانب الأمم المتحدة.

ومن القضايا الأكثر إلحاحاً التي تواجهنا قضية تغيير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. وقد قررت الأمم المتحدة الآن عقد قمة عالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر من العام المقبل.

لقد نظر البلاغ الصادر عن محفل جزر المحيط الهادئ بشكل جدّي في قضية تغيير المناخ، والتمس من المجتمع الدولي أن يدرك مشكلة جزر الأراضي المنخفضة في المحيط الهادئ، وكرر التأكيد على أولوية بروتوكول كيوتو كخطوة هامة إلى الأمام في الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ. وعلى الرغم من أن بروتوكول كيوتو قد حظي بتوقيع العديد من البلدان المتقدمة صناعياً، بما في ذلك الولايات المتحدة، فإن بلداناً كثيرة منها لم تصدّق عليه حتى الآن. وما يقلقنا للغاية أن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة قد صوّت بالفعل ضد التصديق عليه.

وقد لاحظ قادة منتدانا مشاعر القلق التي أعرب عنها معظم الأعضاء بشأن اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية عدم التصديق على بروتوكول كيوتو. ونحث الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في موقفها والتصديق على بروتوكول كيوتو في أقرب وقت ممكن.

وفي حين أن وقوع الإصابات بالإيدز ليس عالياً في منطقة المحيط الهادئ مثلما هو في مناطق أخرى، فهو مع ذلك قضية رئيسية بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء في إطار منطقتنا. ويرى وفد فانواتو على نحو راسخ

المنظمة العتيدة، وباستخدام وسائل متعددة للتصدي من التشريع والقانون والعمل الأمني، إلى نشر الفكر والتنوير، إلى السعي الدائم لتوحي العدل والحق وتحقيق التنمية، فالمعركة ضد الإرهاب لكي تكون ناجحة يجب أن تمتد إلى كافة مناحي الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وليس البحث عن الجذور تبريرا بل تشخيصا، فالمرض لا يعالج على أساس الظاهر بل يجب اللجوء إلى التحليل والبحث عن الجرثومة الكامنة التي تفرز سموما تسري في القلوب والنفوس والأجسام، لأن كشفها هو الذي يجعل البحث عن العلاج ممكنا وفعالا، ولا توجد جرثومة أشد ضررا وفتكا بمستقبل الإنسانية من آفة الفقر. وأود في هذا الصدد الإعراب عن تطلعنا إلى أن يؤدي انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتمويل التنمية المقرر عقده بالمكسيك إلى إجماع دولي جديد حول منهجية اقتصادية دولية تخدم مصالح كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وانبعث روح جديدة من المشاركة الدولية البناءة بين كافة أطراف المجتمع الدولي تعمل على القضاء على الاختلالات المصاحبة لظاهرة العولمة وتعظيم الفرص المتاحة للجميع للاستفادة منها وتحقيق الرخاء والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

”هذا، وأود أن أبرز في هذا السياق المبادرة التي اعتمدها زعماء القارة الأفريقية في قمتهم الأخيرة بلوساكا لمكافحة الفقر وبناء مستقبل أكثر إشراقا لأبناء القارة والمعرفة باسم ”الشراكات الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا“، وفقا لرؤية واعية لروح العصر تعكس إدراكا من أبناء القارة لحقيقة أنهم يتحملون المسؤولية الأولى عن صياغة مستقبلهم، وإزالة المعوقات السياسية والاجتماعية

”إننا نجتمع في ظل ظروف بالغة الدقة نبعث من مواقف تتسم بالظلم والعنف علينا أن نواجهها بالشجاعة والحزم حتى لا تنتصر قوى الشر على الآمال التي نأتي بها إلى هنا كل عام لنسعى حثيثا إلى تحقيقها. ومن مظاهر تلك الظروف التي أود أن أركز عليها اليوم استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على الأراضي التي احتلت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومنها بطبيعة الحال القدس الشرقية. ومنها أيضا الأحداث الأليمة التي وقعت في الولايات المتحدة نتيجة حادث إرهابي إجرامي سقط من جرائه عدد كبير من الضحايا الأبرياء، ومنها أيضا استمرار معاناة الشعوب من العنف والفقر والتخلف والظلم. ومن واجبا أن نتصدى متحدين لكل هذه الظواهر. لأن قهر شعب هو قهر للشعوب جميعا، وقتل نفس هو قتل للناس جميعا، ونوم طفل من دون عشاء هو جوع للعالم كله، ونسف بيت هو حكم على الكل بالمبيت في العراء دون حماية سقف من الشرعية والقانون.

”إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة لم تكن بداية للإرهاب، فقد عانينا منه لسنوات طويلة وقفنا خلالها بمفردنا نكافحه ونتجاوز العقبات التي وضعها البعض على طريق ذلك الكفاح - عن عمد أو عن جهل - حتى انتصرنا عليه. ولكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية وضعت الموضوع كله في دائرة الاهتمام العالمي الذي انعكس في توافق دولي أكد تصميمه على التعامل مع تلك الظاهرة ليس فقط في مظاهرها بل في جذورها وأسبابها أيضا، وأن يكون ذلك التعامل في إطار الشرعية الدولية المتمثلة في هذه

أو السيطرة ولا تدّعي التميز المطلق أو تحاول فرض الهيمنة تحت أية ذريعة من الذرائع. ويترتب على تلك الروح أن تسود الحياة الدولية ديمقراطية تتسع للجميع، لا فرق فيها بين كبير وصغير إلا بمقدار إسهامه في ركب التقدم العام على طريق تنفيذ المبادئ السامية التي توصل إليها العالم بعد أن عانى من المآسي والحروب.

”يقودني هذا إلى الحديث عن ظاهرة مقلقة لاحظناها في الفترة الأخيرة، وتزايدت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، وهي محاولة إصاق تهمة الإرهاب والتخلف بالدين الإسلامي. وما استتبع ذلك من اضطهاد للعرب والمسلمين. هذه المحاولات لا تتبع إلا عن جهل وتعصب أعمى، لأن الإسلام دين قام على الحق والعدل، واحترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها حقه في الحياة وفي أن يتخلص من الفقر والجهل والمرض، وواجبه - أي الإنسان - في أن يتواصل مع غيره بالحسنى والتفاهم والاحترام المتبادل.

”وإذ أحيي الحكومات، ومنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتخذت من الإجراءات ما يستهدف وضع حد لتلك الممارسات المقيتة التي تعود إلى عصور الظلام، فما زال هناك الكثير الذي يجب أن نقوم به جميعاً لمزيد من التعريف بالحقيقة وإزالة غشاوة الجهل والغطرسة، حتى يتضح للجميع أن المعرفة البشرية والتقدم نهر لم يتوقف منذ فجر التاريخ، نهلته منه كل حضارة من نتاج الحضارات الأخرى. وقد كان للحضارة الإسلامية والعربية، كما كان للحضارة المسيحية والحضارة الفرعونية بدورها، أفضل ما زالت تعيش معنا إلى الآن، ولولاها ما استطاع العالم أن يتقدم

والاقتصادية. ونتطلع إلى المساندة الفعالة من قبل المجتمع الدولي لهذا التحرك الجماعي البناء بتقديم الدعم والمساندة اللازمين لإنجاح جهود تحقيق التنمية والرخاء والاستقرار لشعوب أفريقيا.

”وفي نفس الوقت من المهم أن نمنع تلك الجرثومة من أن تنشر مرضاً آخر وهو ما سمي الصراع بين الحضارات والأديان الذي من شأنه أن يقوض كل ما حققته الإنسانية من تقدم نحو التواصل والتفاعل البناء.

”ولذلك ندعو إلى عقد مؤتمر دولي يضع أسس التعاون بين كل دول العالم ضد الإرهاب يحدد الالتزامات التي لا يجوز الخروج عنها، ويرسم الطريق إلى القضاء نهائياً على تلك الردة إلى أساليب تتنافى مع مصالح الشعوب كلها في أن تعيش في أمان تبنى صروح الرخاء والتقدم يشمل الجميع في أجواء من المساواة والعدالة.

”كما أننا ندعو إلى حوار حقيقي بين الحضارات، يجعل من الاختلاف قوة بناءة للإثراء المتبادل وتعميق مفاهيم التنوير، ويجنبنا جميعاً الاستسلام لقوى البربرية الجديدة التي تريد أن تخلق صداماً حيث لا صدام، وصراعاً حيث لا صراع، بل مسيرة واحدة نحو عالم أفضل لا يحتفي فيه التباين وإنما يحتفي فيه رفض الآخر أو تحقيره أو اضطهاده بسبب الدين أو العرق أو الجنس. وهذا هو المعنى الحقيقي للعولمة الذي يجب أن نتمسك به، وهو أن تكون عنواننا للاعتماد المتبادل بين دول العالم وشعوبه، وتبادل الخبرات الإنسانية والاجتماعية والإمكانات التكنولوجية والاقتصادية، والتعامل مع المتغيرات بروح من التفاهم، لا تحاول الفرض

تحت دعاوى باطلة تخفي حقيقة أنه يدافع عن استعمار أرض شعب آخر هو شعب فلسطين.

”و لم تعد الأوضاع الدولية تتحمل مجاهرة حكومة محتلة بأنها لن تعيد الأرض التي استولت عليها، وإذا أعادت بعضها فبشروط جائرة، ولن تقيم السلام إلا إذا كان يعني تسليطها وسيطرتها بشكل أو بآخر. ولا يمكن قبول إعلان حكومة، وقرارات رسمية، أنها سوف تلجأ إلى أساليب القتل.

”إن على إسرائيل أن تدرك، كما أدركت جميع الدول والشعوب، أن العالم قد تغير، وأن من مصلحتها ذاتها أن تتماشى مع الإرادة الدولية، لأن ما يضمن لها وللمنطقة كلها الأمن هو أن تضع حدا لاحتلالها وسياساتها وممارساتها وتتعايش مع شعوب المنطقة في مساواة وتفاهم قائم على احترام الشرعية الدولية والالتزام بقرارات الأمم المتحدة. فلن يتحقق الأمن مع استمرار الاحتلال، ولن يسود السلام مع بقاء أفكار التسلسل والتعالي، ولن يتوفر الرخاء للجميع إلا في إطار تعاون حر.

”إنني أشعر أحيانا أنه بينما قبل العرب وجود إسرائيل بينهم فإن إسرائيل لم تحزم أمرها على القبول بوجود شعب فلسطين في أرض آبائهم وأجدادهم. فمن حق هذا الشعب أن يعيش في دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس العربية التي لن يتنازل عري أو مسلم أو مسيحي عن مقدساتهم بها، والتي تتعرض باستمرار لمحاولات المتطرفين من الإسرائيليين، يساندتهم من يبدون أقل تطرفا، لخرق قدسيتها وتدميرها.

ويصل إلى ما هو عليه اليوم، ولولاها ما أمكن كبح جماح نوازع التخلف والظلام الفكري.

”لم أكن أتصور أن أفأ أمام هذه الجمعية الموقرة في نهاية العام الأول من الألفية الثالثة، وبعد عشر سنوات من مؤتمر مدريد، الذي أكد قواعد التسوية في الشرق الأوسط، بينما التزاع العربي الإسرائيلي، وفي قلبه قضية فلسطين، مستمر دون تحقيق التسوية العادلة والشاملة.

”وإنه لأمر مؤسف حقا أن نرى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ من فلسطين وسوريا، وبقية الأراضي المحتلة في لبنان، ما زال جاثما على الأبدان والنفوس والقلوب، ينشر الظلم والدمار، ويثير الإحباط والغضب، يرفض الانصياع لمتطلبات الشرعية الدولية، ويتحدى إرادة العالم. إن استمرار تلك الأوضاع الجائرة، التي تعود بنا على عصور مظلمة ولدت الأمم المتحدة لتعلن نهايتها، تخلق بالإضافة إلى معاناة وآلام شعب لا يطالب إلا بحقه، أجواء غير صحية يستغلها من يريدون الصيد في الماء العكر، ليزيدوا الظلام إظلاما، والبؤس بؤسا، والفوضى فوضى، والآلام آلاما.

”إن الأوضاع الإقليمية والدولية - بالإضافة إلى مقتضيات القانون والشرعية والإنسانية، ومصلحة جميع الشعوب - لم تعد تتحمل استمرار إسرائيل في احتلال واغتصاب واستيطان أراضي الغير، ولم تعد تتحمل مشاهدة جيش احتلال بغضب يستخدم أحدث الأسلحة وأخطرها، يبطش بالمدينين العزل، يحصد حياتهم ويدمر بيوتهم ويقلع زرعهم

”فيإذا توافرت تلك العناصر وساندها دول العالم، بما في ذلك أصدقاء إسرائيل، بقوة وحزم لأنها العدل والحق، فسوف يمكن عندئذ طي الصفحات الأليمة لهذا الصراع التاريخي، وتنشئه أجيال جديدة على العيش في سلام وتسامح بدلا من العيش في ظل الإحباط والعنف والكراهية المتولدة عن الاحتلال الظالم المخالف لكل شرع وقانون. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الدور الهام والمحوري للولايات المتحدة من أجل مساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية نهائية عادلة. ومصر تنظر بارتياح إلى استعادة الدور الأمريكي النشط، كما ترحب بدور الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي ودور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقتنا. وسوف تستمر مصر في الاضطلاع بدورها ليس فقط مساندة للشعب الفلسطيني الشقيق، بل انتصارا أيضا للعدل والحق والقانون.

”إن هذا الجزء من العالم، الواقع في المنطقة الممتدة من غرب آسيا إلى الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى السلام لكي يحقق هدف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكي يتحقق ذلك فإن الأمر يتطلب التوصل وبشكل سريع لهذه التسوية العادلة التي لاشك أن المجتمع الدولي كله سيدعمها. ويستلزم ذلك طرح برنامج اقتصادي متكامل وضحيم يساعد على توفير إمكانيات اقتصادية تطلق طاقات وقدرات خلاقة بالمنطقة، وتفتح أبواب التعاون البناء بين كافة شعوبها ودولها وتساعد على تجاوز المآسي التي شهدتها فترة تزيد على قرن.

”إن التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وهي لب النزاع العربي الإسرائيلي، تتطلب توافر عدة أمور أوجزها فيما يلي.

”أولا، وجود إرادة إسرائيلية واضحة بالتخلي عن الاستمرار في احتلال الأرض العربية كوسيلة مزعومة لتحقيق الأمن، وضرورة إدراك إسرائيل أن وضعها في الشرق الأوسط لن يطرأ عليه تحسن حقيقي إلا حين تعقد عزمها على الالتزام بحدود ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

”ثانيا، إدراك إسرائيل أن أية تسوية سلمية للقضية الفلسطينية تتطلب إعادة القدس الشرقية إلى السيادة الفلسطينية. وسوف يظل القصور عن إدراك تلك الحقيقة عاملا معوقا لكل جهود تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

”ثالثا، إن التوصل إلى أية ترتيبات أمنية أو سياسية لتسوية القضية الفلسطينية ينبغي أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة على أراضيها ومياهها وأجوائها؛ وينبغي أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة لأقدم قضية لاجئين في عالمنا المعاصر، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة وقواعد العدالة والشرعية.

”رابعا، إن استمرار إسرائيل وحدها دون سواها قوة نووية في الشرق الأوسط أمر لا تقبله مصر. فالشرق الأوسط ينبغي أن يكون منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن تتحمل دول العالم، وعلى رأسها القوى النووية الخمس، مسؤولياتها بمقتضى الاتفاقيات الدولية في منع انتشار الأسلحة النووية.

”إذا كان الوقت لا يسمح بالتعرض إلى كافة المشكلات التي يتعرض لها العالم فيكفي أنؤكد أن مصر سوف تبقى على حرصها وتواصل جهودها من أجل إعلاء المبادئ النبيلة التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة، هذه المنظمة الشائخة على النحو الذي يلي أهداف وطموحات الشعوب كافة؛ ونعدكم بأننا سوف نستمر في مشاركتنا الفعالة ونعزز من مساهمتنا النشيطة في العمل الجماعي الذي يضمن للأمم المتحدة القدرات اللازمة والأدوات التي تسمح لها بأن تضطلع بالمسؤوليات العظيمة التي نوكلها نحن الدول الأعضاء اليها وأيضا أن تواجه التحديات المتعددة التي تفرضها الطبيعة المتغيرة للعالم الذي نعاصره“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.